مؤقت



مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

الجلسة ٦٨٤٢

الأربعاء ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد كاباليروس/السيد بريز غوتيريس/السيد روسينتال	(غواتيمالا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد جوكوف
	أذربيجان	السيد مهدييف
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	باكستان	السيد أندرابي
	البرتغال.	السيد موريس كابرال
	توغو	السيد مينون
	جنوب أفريقيا	السيد ليهر
	الصين	السيد سون شياوبو
	فرنسا	السيد أرو
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	الهند	السيد مانجيف سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2012/678)

1252807 (A)





افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بما أن هذه أول جلسة يعقدها المجلس لشهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة، باسم المجلس، بسعادة السفير بيتر فيتيغ، الممثل الدائم لألمانيا، على عمله رئيسا للمجلس خلال أيلول/سبتمبر. وإنني لعلى ثقة بأنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس في الإعراب عن شكري للسفير فيتيغ وأعضاء وفد بلده على المهارة الدبلوماسية الكبيرة التي أداروا بها شؤون المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2012/678)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي الأرجنتين، إسبانيا، إكوادور، أوروغواي، البرازيل، بيرو، شيلي، كندا، المكسيك، هايتي واليابان إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ماريانو فرنانديز أموناتيغي، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد توماس ماير – هارتنغ، رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2012/678، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

أعطي الكلمة الآن للسيد فرنانديز أموناتيغي.

السيد فرنانديز أموناتيغي (تكلم بالإسبانية): أود أن أعرب عن خالص شكري لكم، سيدي، ولأعضاء مجلس الأمن الآخرين على تنظيم هذه الجلسة، والتي يتمثل الهدف منها في تقديم آخر تقرير للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2012/678) إلى المجلس. كما أغتنم هذه الفرصة للترحيب بحضور سفير هايتي.

أود أن أبدأ بتوجيه شكر خاص إلى جميع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وللدول الأعضاء كافة التي تتعاون في عملية تحقيق الاستقرار والتعمير والتي تقدم دعما قيما لبناء السلام في هايتي.

في ٨ آذار/مارس، عندما أتيحت لي الفرصة لاستعراض الحالة السياسية في هايتي، أشرت إلى أن البعثة أصرت على وضع ميثاق للحكم، وهو الأمر الذي يحسن الوضع وييسر إيجاد توافق في الآراء حول التنمية في هايتي. وبينما يسير التقدم بخطى بطيئة، يمكننا أن نؤكد أنه تم اتخاذ خطوات واضحة إلى الأمام في عملية تحقيق الاستقرار السياسي وأن تقدما قد أُحرز في ما يتعلق بمؤسسات سيادة القانون.

وفي ١٩ حزيران/يونيه، أصدر الرئيس مارتيلي التعديلات في الدستور السياسي التي تمت الموافقة عليها في نهاية ولاية الرئيس بريفال، والتي تنص، في جملة أمور، على إنشاء مجلس دستوري؛ وتخصيص حصة لا تقل عن ٣٠ في المائة للنساء في المؤسسات العامة، ولا سيما الخدمات العامة؛ وتبسيط تعيين

رئيس الوزراء؛ وإضفاء الصفة القانونية على تعدد الجنسيات باعتباره بادرة إيجابية تجاه مئات آلاف الهايتيين الذين يعيشون حاليا في أنحاء مختلفة من العالم والذين يسهمون في حاضر ومستقبل هايتي، لا سيما من خلال التحويلات المالية التي يبلغ مجموعها حاليا قرابة بليوني دولار سنويا.

وعلاوة على ذلك، فإن إنشاء المجلس الأعلى للقضاء الذي أقره القانون قبل سبع سنوات، والذي يشرف على شفافية واستقلال السلطة القضائية، هو مؤشر آخر على التقدم المحرز حاليا في هايتي على صعيد سيادة القانون وعلى وجود إرادة سياسية لدى السلطات الهايتية لتعزيز الديمقراطية ومؤسساتها، بالنظر إلى أن إنشاء المجلس الأعلى للقضاء يسمح بإنشاء المجلس الانتخابي الدائم، وهو هيئة أساسية لإجراء الانتخابات وفقا لأحكام الدستور بعد إصلاحه.

وتحويل مكتب أمين المظالم إلى هيئة رسمية وتعيين وزير لحقوق الإنسان ومكافحة الفقر المدقع هما دليل آخر على العمل الجاد للحكومة في مجالات سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان والثمار المتأتية من ذلك.

وإقرار البرلمان في أيار/مايو لتعيين رئيس الوزراء لوران لاموث وبرنامجه الذي يركز على الأولويات الخمس لحكومة الرئيس مارتيلي – العمالة وسيادة القانون والبيئة والطاقة والتعليم – لهما دليل على الانسجام والتعاون بين الرئيس ورئيس الوزراء، وهو أمر حاسم بالنسبة لهايتي واستقرارها. كما يظهر تعيين نساء في سبعة مناصب وزارية في مجلس الوزراء المؤلف من ٢٢ وزيرا إرادة الرئيس في تطبيق أحكام الدستور بعد إصلاحه. كما تنعكس هذه الإرادة في مختلف التصريحات التي أدلى بها والتي تهدف إلى ضمان إجراء الانتخابات المقبلة في أقرب وقت ممكن وبأكبر قدر ممكن من الشفافية. وعلاوة على ذلك، فإن رئيس الوزراء يقوم بعمل جدير بالثناء لجذب الاستثمارات ومكافحة الفساد والتهريب وتشجيع المشاريع الصناعية الهادفة إلى إيجاد فرص عمل، وهي خطوات ضرورية لانتعاش اقتصاد هايتي.

ثمة حالة استثنائية تشهدها الحياة السياسية الهايتية في الوقت الحالي حيث أن مجلس الشيوخ، المؤلف نظرياً من ٣٠ عضوا، يضم حاليا ٢٠ عضوا فقط نتيجة حكم قانوني يقضي بانتهاء مدة العضوية تلقائياً بعد ست سنوات سواء جرت انتخابات أم لا وبتجديد ثلث أعضائه كل سنتين؛ غير أن النصاب القانوني لعمله والتصويت فيه لا يزال يفترض أن مجلس الشيوخ يضم ٣٠ عضوا. وهذا الأمر لا يزال يشوه الحياة السياسية، بما لذلك من تداعيات سلبية على عملية تحقيق الاستقرار الديمقراطي في هايتي.

وبالإضافة إلى ذلك، يوجد حاليا مأزق خطير في تشكيل المجلس الانتخابي الدائم. فوفقا لأحكام الدستور، ينبغي أن تتألف هذه الهيئة، المسؤولة عن تنظيم جميع الانتخابات في هايتي، من تسعة أشخاص، تعين كل سلطة من السلطات الثلاث في الدولة ثلاثة منهم. فتعيينات المجلس الأعلى للقضاء والسلطة التنفيذية لم تمتثل للمادة ١٧,١ من الدستور بشأن التمييز الإيجابي لصالح النساء والتي تضع حدا أدنى لتمثيل المرأة في جميع الخدمات العامة لا يقل عن نسبة ٣٠ في المائة، كما سبق أن ذكرت. وفضلا عن ذلك، فإن الحالة الراهنة في مجلس الشيوخ والتي وصفتها للتو تجعل من المستحيل تقريبا توصل السلطة التشريعية إلى اتفاق على مرشحيها الثلاثة للمجلس الانتخابي الدائم.

وتشكيل هيئة انتخابية مؤلفة من تسعة أعضاء وفقا لما ينص عليه الدستور شرط أساسي لا مناص منه لإجراء أي انتخابات؛ وسيحدد إنشاؤها مدى اقتراب الموعد الذي يمكن فيه إجراء الانتخابات المعلقة لتجديد ثلث مجلس الشيوخ، وكذلك لانتخاب جميع رؤساء البلديات وأعضاء المجالس البلدية. وهذا هو السبب في أن البعثة تعمل حاليا بالتنسيق

مع المجتمع الدولي لتعزيز الحوار وتمهيد الطريق لإنشاء مجلس انتخابي دائم بأسرع ما يمكن، على أن يكون هذا المجلس شرعيا وقانونيا ويحظى بأوسع تأييد ممكن.

بينما يمكننا وصف الحالة الأمنية في هايتي بأنها مستقرة، فإنها تعاني من الهشاشة الكامنة في مجتمع يشهد عملية لتحقيق الاستقرار ويتسم بمؤشرات اجتماعية واقتصادية غير مستقرة ويعاني من فقر مدقع يؤثر على جزء كبير من البلد.

وفي هذا الصدد، سوف أضيف بأن المعلومات التي قدمتها في آذار/مارس بشأن المسائل، بما في ذلك الفقر، والأمية، والتعليم والشتات، لم تتغير من الناحية العملية. وبصورة عملية فقد تلاشى العنف السياسي. ويوجد انخفاض ملموس أيضا في عدد حوادث الاختطاف. كذلك فإن الجرائم آخذة في الارتفاع، ولا تزال هايتي من بين أقل المعدلات من حيث نصيب الفرد في الجريمة في منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى، وتلك الجرائم مرتبطة بنشاط العصابات والفئات المتناحرة. غير أنه ما برح من الصعب جدا مكافحة العنف المحلي والاعتداء على النساء.

لقد حصل تطور إيجابي في شهر أيار/مايو، إذ أن السلطات الهايتية كبحت الأنشطة غير المشروعة لأي مجموعة من الأفراد المرتبطين بالأعضاء السابقين في القوات المسلحة التي تم حلها في عام ١٩٩٥. وقد احتلوا لبضعة أسابيع المباني والمقرات العامة مطالبين بإعادة إنشاء الجيش ودفع المعاشات التقاعدية. لقد دان الرئيس الاحتلال غير الشرعي وطالب باستتباب النظام العام. وقد كرر أيضا أن أولويته الراهنة تتمثل في تعزيز قدرة الشرطة الوطنية الهايتية. وهكذا تمكنت الشرطة بفضل دعم بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي من إخلاء المحتلين غير الشرعيين من ١٠ مواقع. ومن الواضح أن هذه المسألة لم تعد موضع قلق للجمهور، فقد بدأت الحكومة بصورة عملية جدا بتدريب شرطة الحدود، وخفر السواحل والمهندسين العسكريين على العمل في مشاريع الهياكل الأساسية.

منذ البداية، ما برحت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والمجتمع الدولي يقران بالسلطة السيادية لهايتي وحقها في إنشاء جيش أو اعادة تشكيل القوات المسلحة التي حُلت في عام ١٩٩٥. ومهما يكن من أمر، وبنفس الوضوح أخبرت الحكومة والجمهور بأن إنشاء أي قوات من ذلك النوع ينبغي أن لا يضر بتطوير الشرطة وتعزيزها واحترافيتها. وقد أشرت أيضا إلى أن المجتمع الدولي يرى أولويات إنمائية هامة أخرى بالنسبة لهايتي والتي ينبغي أن تكون أولوية تسمو على أي اعادة تشكيل محتملة للقوات المسلحة.

ما فتئت قوات الشرطة تتطور. ففي ٣٠ آب/أغسطس تم تعيين غودسون أوريلوس مديرا عاما مؤقتا لشرطة لمدة ثلاث سنوات. وبنفس الطريقة أقر المجلس الأعلى للشرطة الوطنية الهايتية خطة للشرطة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، وهي خطة تتضمن، من بين أهداف أخرى، أنه بحلول عام ٢٠١٦ ستكون هناك قوة شرطة مؤلفة من أكثر من ٠٠٠ ١٥ من أفراد الشرطة وستستدعي هذه المهمة تدريب ما لا يقل عن ٠٠٠ ٥ من أفراد الشرطة الجدد أو تدريب ٢٠٠ ١ فرد في السنة حتى نهاية مدة الرئيس مارتيلي. ذلك يمثل تدريبا هاما ومنقطع النظير، ومن ثم ينم عن جهود كبيرة وغير مسبوقة من حيث الميزانية لحكومة هايتي.

أما فيما يتعلق بالشرطة، فمن الأخبار الطيبة لدي أنه بعد ثلاثة أشهر أصبح نافذا قرار فصل ٧٩ من ذوي الرتب العليا في جهاز الشرطة ممن لهم تاريخ في الجريمة والفساد. وهذا من شأنه أن يحسن من مصداقية الجهاز الأمني الرئيسي في هايتي.

إن تعزيز الشرطة الوطنية الهايتية يمثل أعلى أولوية لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بسبب ما تعنيه بالنسبة لترسيخ سيادة القانون وتحسين الأمن ولأنها تمكن من

خاتمة للبعثة تنم عن المسؤولية. وفي ذلك الأمر، ووفقا للقرار ٢٠١٢ (٢٠١١)، عملت البعثة على تخفيض عدد أعضائها. وكما ذكر الأمين العام في الفقرة ٥٠ من تقريره، وبالنظر للتقدم المحرز في هذا المجال، فإنه يوصي مجلس الأمن بالنظر في تخفيض عدد القوات من ٧ ٣٤٠ فردا إلى ٦ ٢٧٠ فردا وتخفيض عدد أفراد الشرطة من ٣ ٢٤١ فردا إلى ٢ ٦٠١ فرد، ومن ثم تخفيض عدد الموظفين المدنيين، وفقا للتخفيض في نطاق أنشطة البعثة.

وبالنظر إلى مقترح الأمين العام، قامت البعثة مع فريق الأمم المتحدة القُطري بالتشاور مع حكومة هايتي بشأن خطة للدمج وإعادة تشكيل البعثة وفقا للتخفيضات المقترحة والمقدمة لمجلس الأمن. يتمثل الهدف الأساسي لهذه الخطة التي هي حاليا في مرحلة العمل في تمكين البعثة من الاضطلاع بمهمتها على الوجه الأكمل، وبذلك تنهي أنشطتها في هايتي. ومن بين تدابير الدمج الرئيسية تخفيض عدد الأفراد العسكريين في خمس إدارات. وسيحل محلهم أفراد الشرطة. وسينخفض التمثيل المدني للبعثة في تلك الإدارات في البعثة إلى الحد الأدنى التشغيلي. ونخطط لتطبيق هذا النموذج بصورة تدريجية في الفترة المقبلة لتيسير تركيز أنشطة البعثة وتخفيضها بطريقة منطقية. وما لم تحدث حالات طارئة استثنائية غير متوقعة، فإننا ماضون نحو المرحلة النهائية للبعثة في زمن يمكن التنبؤ به.

وعلاوة على ذلك، فإن الأحداث المرتبطة بالاحتجاجات المتقطعة والفردية التي تقوم بها قطاعات من السكان، وتتهددها بشدة الحالة الاجتماعية والاقتصادية الهشة في البلد، تبرز أن السلم والأمن سيتسمان بدرجة كبير من الهشاشة، مال تتخذ تدابير بشأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يولد الأمل بالنسبة لمستقبل السكان. ونشهد هذا بالفعل في مناطق مختلفة مثل كاب – هايتي ولي كاي.

أما فيما يتعلق بحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية والإصلاحية، فقد مكنت جهود الحكومة والتعاون الدولي من تخفيض عدد السكان المشردين داخليا في المخيمات إلى ٣٩٠ ٠٠٠ نسمة. وهذا جهد رائع لأنه خفض هذه الأعداد بنسبة ٧٣ في المائة. حيث بعد الزلزال كان الرقم ١,٥ مليون نسمة. بيد أن الحالة قد تدهورت، إذ تم تخفيض عمل المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية بسبب عدم توفر التمويل. وحسب الوتيرة الراهنة فإنه بنهاية عام ٢٠١٢ سيظل هناك أكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ نسمة يعيشون في مخيمات معدة للأشخاص المشردين داخليا. لذلك، نشجع المنظمات والحكومات على التعاون لتمكين الناس من العودة بسرعة إلى أماكنهم الأصلية بصورة مُرضية أو ترحيلهم إلى مناطق جديدة ترحب بهم على أساس دائم.

وعلى الرغم من أن العاصفة الاستوائية ”إسحق“ لم تضرب إلا جنوب هايتي، فإنها بينت مدى هشاشة الحياة اليومية التي يعيشها شعب هايتي، حيث أن فقدان المحاصيل في تلك المنطقة جراء الجفاف الشديد وفي مناطق أخرى تسببت بإعادة ظهور الجوع. وعلى الرغم من أن الجوع لم يتلاش بصورة تامة من الساحة الهايتية، فقد اختفى تقريبا بالكامل بوصفه مشكلة اجتماعية وإنسانية. ولا بد لي من أن أذكر بأن رد حكومة هايتي على هذه الحالة الطارئة الوطنية، بالاشتراك مع الأمم المتحدة، وردها على الحالة الغذائية العصيبة كان مناسبا وتم إمعان النظر فيه، كما يتجلى في التنسيق المناسب الذي قامت به مع الجهات الفاعلة العاملة في المجال الإنساني ومنظومة الأمم المتحدة التي مكنت من تخفيف حدة الأزمة والإعداد لحالات طوارئ جديدة.

لا تزال هايتي تواجه تحديات خطيرة، لا سيما فيما يتعلق بوباء الكوليرا الذي يستبد بآلاف الناس في كل وقت يتدهور فيه الطقس أو الظروف الاجتماعية. وعلى الرغم من أنه حقا

لا توجد إعادة ظهور شديدة للمرض، لا تزال توجد حالات ذات عواقب مهلكة. فالكوليرا تؤثر في جزيرة هيسبانيولا بأسرها، لذلك نعمل على رسم خطة مكثفة لمنع حدوث المرض ومكافحته على نحو أفضل والمشاركة في جميع الجهود الممكنة للتخفيف من آثاره.

ومن بين العديد من الناس الذين يعيشون في ظل ظروف عصيبة في هايتي هؤلاء الموجودون قيد الاحتجاز الطويل، وهي في الحقيقة احتجازات غير شرعية. لقد عملنا مع وزارة العدل، وسنقوم بسرعة بجهود متضافرة لتقليص هذه الظاهرة، وإن أمكن، إنهائها، حيث أنها تمثل انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان لمئات المواطنين الهايتيين.

إن معظم الشباب في هايتي لا تتاح لهم إمكانية الحصول على التدريب المهني بسبب الظروف الاقتصادية. وهذا يجعلهم مستبعدين اجتماعيا ويحولهم إلى سكان ضعفاء. إذ ليس لديهم خيار الاستجابة في الغد لدولة قائمة على أساس سيادة القانون أو الوفاء بمسؤولياتهم الاجتماعية، للوفاء باحتياجاتهم الاقتصادية أو احتياجات أسرهم. ولمجابهة تلك الدوامة وتعزيز سيادة القانون والنهوض بالسلم والتعايش، تعمل البعثة على دعم وتمويل برامج تقليص العنف في المجتمعات. فعلى سبيل المثال، دعمت البعثة ٣٦ مشروعا للعمالة ذات الكثافة العالية التي تركز على العمل في مستجمعات مياه الأمطار والهياكل الحضرية وإصلاح القنوات.

وتلك المشاريع مكنت من توفير وظائف مؤقتة لـ ٥١٠٠٠ شاب معرض للخطر، ٣٠ في المائة منهم من النساء. كما أن تنفيذ تلك المشاريع ساعد على تخفيف خطر الفيضانات وتحسين الصرف الصحي الحضري في المجتمع الواسع وتقديم عالم العمل باعتباره خيارا سليما.

كما أن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي كرست التمويل لمشاريع سريعة الأثر للمجتمعات المتضررة من الزلزال وللمشاريع التي تركز على توفير الإضاءة العامة وإعادة تأهيل الطرق والبنية الأساسية المحلية مثل المؤسسات البلدية المتعددة الأغراض والهياكل الأساسية لسيادة القانون، بما فيها محاكم السلام، فضلا عن التعليم، بما في ذلك المدارس والمؤسسات العامة البلدية والإدارية.

وأخيرا، إن بعثات السلام تعبير ملموس عن قيمة أخلاقية، الأمر الذي يجعلها تحظى بالاحترام في جميع القارات. والمشاركة في هذه البعثات من دواعي الشرف لموظفيها وللبلدان التي يعمل مواطنوها على الاضطلاع بالمهمة السامية المتعلقة بتحقيق السلام والدفاع عنه أينما دعت الضرورة. وأشار الأمين العام إلى أن الأولوية القصوى هي المحافظة على سمعة الأمم المتحدة. ولذلك السبب، في جملة أمور، كثفنا تدابيرنا المتعلقة بعدم التسامح إطلاقا في هايتي لمكافحة إساءة المعاملة بجميع أنواعها، لا سيما الاعتداء الجنسي على القصر.

وبعد ثماني سنوات من العمل، فإن انجازات بناء السلام التي سجلتها بعثة الأمم المتحدة في هايتي واضحة. ومع ذلك، من أجل أن نواصل إحراز تقدم، لا بد أن نتابع الجهود لتعزيز سيادة القانون، مما سيمكن من مؤاءمة فوائد السلام التي تحققت حتى الآن.

وسعيا لإنشاء الآليات التي ستؤدي إلى تعزيز تلك الجهود، لا بد من إيجاد الحلول المناسبة للتحديات الحالية التي تواجهها هايتي. وسيكون إيجاد السبل التي تؤدي إلى تيسير الحوار فيما بين أبناء هايتي عاملا رئيسيا في بناء بلد في وسعه أن يعتمد على نفسه، بوجود مؤسسات ديمقراطية تقدم الردود المناسبة على التحديات العديدة التي تواجهه هايتي في الوقت الحاضر وفي المستقبل.

ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات بالغة الأهمية أمام هايتي. وأود أن أؤكد مجددا على أن إحلال الأمن وسيادة القانون وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ثلاثة مفاهيم مترابطة

وهي أساسية لتمكين هايتي من إطلاق عملية للتجديد وتوطيد السلام الدائم في البلد. وبدون إحراز تقدم ملموس يفيد السكان في مجالات توفير الغذاء والعمالة والصحة والإسكان والبيئة، قد يكون من العسير المحافظة على المستوى الحالي لاستتباب الأمن في الدولة الكاريبية، الذي يعزى بقدر كبير إلى الإسهام الذي قدمه المجتمع الدولي منذ عام ٢٠٠٤.

وآن الأوان للاستثمار العام والخاص والوطني والأجنبي. وحان الوقت لتنفيذ المشاريع التي تظهر أن الاقتصاد يحرز تقدما وان هايتي وسكانها لهم مستقبل.

وفي هذا الصدد أود أن أشيد بالمبعوث الخاص للأمين العام، الرئيس السابق بيل كلينتون، على جهود المستمرة الرامية إلى تشجيع الاستثمار في هايتي. وبطبيعة الحال، فإن هذه المسائل خارج نطاق مهام بعثة الأمم المتحدة وولايتها، ولكنني أرى أن علي أن أنوه بالحالة، إذا أن هذا الجانب أساسي لتحقيق أهداف البعثة واستكمال الولاية التي أسندها إليها الأمين العام، حتى لا تكون هناك ضرورة للعودة إلى هايتي مرة أخرى.

وإذا أثمرت الجهود المبذولة في مجالي الاقتصاد والعمالة، فإنني أتوقع إعادة تشكيل هذه البعثة للسلام لتصبح بعثة سياسية للأمم المتحدة، مع التركيز على سيادة القانون وحقوق الإنسان فضلا عن وجود عنصر استشاري وللرصد بشأن أعمال الشرطة، عن طريق إيفاد بعثة مدمجة في الشرطة الوطنية لهايتي ذاتها. واعتقد أن هذا سيكون أفضل مرحلة ختامية لأعمال بعثة الأمم المتحدة في هايتي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): اشكر السيد فرنانديز على إحاطته الإعلامية.

سأدلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية غواتيمالا.

أود أن أحيد عن الممارسة السابقة بأخذ الكلمة في بداية مناقشتنا بدلا من نهايتها. وأقوم بذلك العمل لأنني أرى أن من دواعي شرف غواتيمالا، فضلا عن الشرف الشخصي لي أن أتولى رئاسة هذه الجلسة الموضوعية الأولى لمجلس الأمن خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر. وهذه مناسبة تاريخية بالنسبة لنا؛ فهي المرة الأولى التي تتولى فيها غواتيمالا رئاسة مجلس الأمن منذ تأسيس الأمم المتحدة. ولا أود أن انتظر حتى نهاية المناقشة لأذكر تلك الحقيقة. ويزداد سرورنا بالنظر لموضوع مناقشة اليوم ألا وهو: تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، قبل كل شيء، بسبب التزام غواتيمالا نحو هايتي.

وكما يعلم المجلس، لدى بلدان منطقتنا شعور بالملكية فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة. ويساهم اثنا عشر من بلدان منطقة أمريكا اللاتينية بقوات وبشرطة؛ ودائما ما ينحدر قائد القوة من منطقتنا، مثلما يأتي من المنطقة في معظم الأوقات الممثل الخاص للأمين العام. ونشعر بالسرور لأن أحد مواطني غواتيمالا، ادموند موليه، شغل في الماضي هذا المنصب الهام. كما يسرنا أن قواتنا ظلت موجودة في هايتي منذ إنشاء البعثة الأولى في عام ١٩٩٣، وهي موجودة باستمرار منذ إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

وقبل بضعة أسابيع، تشرفت بالقيام بزيارة قصيرة إلى وحدتنا المؤلفة من ١٣٧ فردا في بورت – أو – برانس؛ كما انتهزت الفرصة لزيارة مقر رئاسة البعثة. ولذلك لهذه المناقشة صدى خاص بالنسبة لي ولبلدي ولمنطقتي، وبطبيعة الحال، للأمم المتحدة.

وفي ذلك الصدد، أود أن أوضح بضع نقاط.

أولا، نحن نرى أن تقرير الأمين العام العام (S/2012/678) يرسم صورة مبشرة. فهو يجمع بين توخي الحذر المطلوب والأمل الضروري بغية مواصلة إحراز التقدم. ونهنئ هايتي على أداء حكومة جديدة اليمين الدستورية، ونشر النسخة

المصوبة للتعديلات الدستورية وإنشاء المجلس الأعلى للقضاء. وكل تلك الانجازات تمثل معالم أساسية في جهود هايتي لتعزيز مؤسساتها الديمقراطية ومؤسسات سيادة القانون.

كما يسرنا أن إنشاء المجلس الانتخابي الدائم عاد إلى مساره بعد بعض الانتكاسات، ونحن نثق بأن العملية الانتخابية ستستأنف بعد حالات تأخير استمرت لفترة عام تقريبا.

ثانيا، ستظل غواتيمالا ملتزمة نحو عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لأطول فترة ممكنة. ونحن نؤيد إعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة في هايتي وعملية التوطيد. ونتطلع إلى تقديم المزيد من التفاصيل بشأن خطة التوطيد الجديدة. وسيتطلب تنفيذ الخطة تنسيقا واسعا فيما بين قطاع واسع من أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين، وسيكون عرضة لتطورات مختلفة وجداول زمنية للتنفيذ.

وفيما يتعلق بتوفير الأمن، نشير إلى أن مستوى الفعالية التشغيلية للشرطة الوطنية لهايتي سيشكل المقياس الرئيسي لبدء سحب الأفراد النظاميين لبعثة الأمم المتحدة.

ونؤيد تأييدا تاما وضع ميثاق انتقالي سيمكن من قياس التقدم المحرز في عملية تحقيق الاستقرار، متجاوزا أعمال بعثة الأمم المتحدة إلى مجالي تحقيق التنمية وبناء المؤسسات. وفي ذلك الصدد، نرحب بإطلاق آلية تنسيق المعونة مؤخرا التي عرضتها السلطات الهايتية في الأسبوع الماضي في نيويورك في بداية المناقشة العامة.

ثالثا، أود على وجه الخصوص أن أشيد بالأعمال التي أنجزها السيد فرنانديز بصفته الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة خلال فترة شابتها الصعوبات والتحديات. فقد أحرز تقدما في عمله بطريقة مميزة، على النحو الذي اظهره صباح هذا اليوم تقديمه لتقرير الأمين العام. وستواصل غواتيمالا تقديم الدعم لأعماله.

وفي الختام، أود أن اشدد على أن غواتيمالا تؤيد تأييدا تاما جهود المجتمع الدولي الرامية إلى مساعدة هايتي في إعادة الإعمار وتعزيز مؤسساتها من خلال إقامة شراكة دائمة وإستراتيجية تهدف إلى ضمان مستقبل أفضل لهايتي.

استأنف مهامي الآن بصفتي رئيس مجلس الأمن.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص فرنانديث أموناتيغوي على إحاطته الإعلامية. قبل أن أبدأ بياني، أود أن أهنئ غواتيمالا على توليها رئاسة مجلس الأمن للمرة الأولى.

خلال شهر شباط/فبراير، قادت الولايات المتحدة بعثة مجلس الأمن إلى هايتي. ولاحظ أعضاء البعثة مباشرة الأشواط العملاقة التي يقطعها الشعب الهايتي، فيما يخص إعادة بناء بلده، في أعقاب الزلزال المدمر. ومع ذلك، فقد عدنا أيضا بمخاوف جدية، عبرنا عنها في مناقشاتنا التي عقدناها خلال شهر آذار/مارس (أنظر S/PV.6732).

في ذلك الوقت، هدد الجمود السياسي استقرار هايتي وتقدمها. حيث استقال رئيس الوزراء بعد أربعة أشهر فقط في منصبه. وتدهورت العلاقات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية لنظام الحكم. وتوقفت عملية تعيين كبار المسؤولين والتعديلات الدستورية الهامة. وتأخر التخطيط للانتخابات. دعا مجلس الأمن في هايتي وفي هذه القاعة، الزعماء السياسيين في هايتي إلى وضع المصالح المتباينة جانبا، والاتحاد تغليبا لمصلحة البلد.

بعد مضي سبعة أشهر، يبدو مستقبل هايتي واعدا بشكل أكبر. كما أشارت إلى ذلك الوزيرة كلينتن، خلال الاجتماع الوزاري لشركاء هايتي، الذي عقد خلال الأسبوع الماضي، فإن البلد بصدد المضي قدما. كما يبدي الزعماء السياسيون في

هايتي رغبة في التعاون ووضع الشعب الهايتي في المقام الأول. ولا بد أن يستمروا في القيام بذلك.

في ١٤ أيار/مايو، صدق البرلمان الهايتي على تعيين رئيس وزراء جديد. وفي ١٩ حزيران/يونيه، نشر الرئيس مارتيلّي سلسلة من التعديلات الدستورية التي تعزز الديمقراطية وسيادة القانون في هايتي. وتمهد تلك التعديلات الطريق لإنشاء سلطة قضائية مستقلة في إطار المجلس الأعلى للقضاء، وتخول ولاية تشكيل المجلس الانتخابي الدائم. إننا نتطلع إلى تقديم الدعم للمجلس الأعلى وللإنشاء النهائي للمجلس الانتخابي الدائم، حتى تنظم الانتخابات التي تأخرت كثيرا.

وتعالج حكومة هايتي أيضا انعدام المساواة بين الجنسين، من خلال إدخال مادة دستورية تنص على تخصيص ما لا يقل عن ٣٠ في المائة من المناصب الحكومية للنساء. ونرحب بإمكانية أن تتمكن المزيد من النساء الهايتيات الآن من صنع مستقبل البلد.

فيما يخص الأمن، تولت حكومة هايتي مسؤولية أكبر فيما يتعلق بدعم الشرطة الوطنية الهايتية، مع زيادة الموارد المالية والالتزام بشكل أعمق بإصلاح قطاعي الأمن والقضاء. استضافت الحكومة مؤتمر قمة بشأن الشرطة في شهر حزيران/يونيه، وصدقت على خطة التنمية الوطنية الخاصة بالشرطة الوطنية الهايتية، التي مدتها خمس سنوات، والتي تهدف إلى زيادة حجمها وجودة عملها. حتى تؤدي الشرطة الوطنية الهايتية دورها الصحيح فيما يخص حماية شعب هايتي والإسهام في تنمية البلد، فإن الدعم المستدام من جانب الحكومة والمجتمع الدولي لمخطط التنمية ذاك ضروري. ويجب أن يشمل ذلك المزيد من الاهتمام بتوظيف أفراد الشرطة وتدريبهم، والتصدي للعنف الجنسي والجنساني. ويظل على رأس الأولويات، ضمان أن يكون للشرطة الوطنية الهايتية ما يكفي من الأفراد والموارد، للقيام بعملها الحساس.

وستوفر التحسنات في مجال الأمن وسيادة القانون، المزيد من الفرص الاقتصادية لشعب هايتي. ويمكن لآلية التنسيق المشترك للمعونة، التي أطلقها مؤخرا رئيس الوزراء، أن تساعد على ضمان مواءمة المساعدات المقدمة من قبل الجهات المانحة، مع أولويات هايتي، فضلا عن شفافية وكفاءة استخدام المعونة الدولية. وتشكل تلك الآلية خطوة مهمة وتستحق دعمنا. كما أننا ندعو جميع البلدان التي تعهدت بتقديم مساعدات، للوفاء بالالتزامات من خلال آلية التنسيق المشترك للمعونة.

كما ورد بالتفصيل في تقرير الأمين العام المؤرخ ٣١ آب/أغسطس (S/2012/678)، حققت هايتي منذ المناقشة التي عقدها مجلس الأمن في شهر آذار/مارس، تقدما فيما يخص معالجة مخاوف المجتمع الدولي. وينبغي ألا ننسى أنه كان لوجود بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وعملها، دور أساسي فيما يتعلق بتعافي البلاد من الزلزال والتقدم الذي أحرزته في الآونة الأخيرة. وقد ساعدت البعثة على تهيئة بيئة أكثر أمنا واستقرارا في هايتي، حيث عززت مؤسسات الدولة، وحمت المدنيين وضمنت حقوق الإنسان.

إن الولايات المتحدة تؤيد تجديد ولاية البعثة لمدة سنة أخرى، حتى تتمكن من مواصلة تقديم المساعدة إلى حكومة وشعب هايتي، فيما يخص مواجهة التحديات المستقبلية والتسريع بقدوم اليوم الذي تنتفي فيه الحاجة لحفظة السلام. وإعادة تشكيل أثر البعثة في هايتي وتوطيده، هو بمثابة عملية توازن دقيقة، لا يمكننا تحمل الخطأ فيها. ومن أجل عدم تعريض الحالة الأمنية العامة للخطر، تدعم الولايات المتحدة التوطيد الذي أوصى به الأمين العام، والتخفيض الجزئي لقوات البعثة من مستوياتها ما بعد الزلزال إلى مستوياتها قبل الزلزال تقريبا. وستعكس تلك التغييرات التقدم الذي أحرزته هايتي، ولكن ستمكّن أيضا البعثة من مواصلة تنفيذ ولايتها بفعالية.

ونحن نمضي قدما، يجب ألا يغيب عن أذهاننا، خطر أن التخفيض بسرعة كبيرة، يمكن أن يقوض المكاسب التي تحققت حتى الآن. كما يجب على الأمم المتحدة أيضا ضمان أن يتقيد أفراد البعثة بأعلى المعايير، عند اضطلاعهم بعملهم، والتحقيق بشكل تام في ادعاءات سوء السلوك الجنسي، ومساءلة الجناة.

مع ذلك التعديل، سيكون على الولايات المتحدة أن تنظر في إجراء تغييرات مستقبلية في قوة البعثة، استناداً إلى الظروف الميدانية. إننا نتطلع إلى زمن غير بعيد، تنتفي فيه الحاجة إلى تلك القوة. ومع ذلك، لا يزال يتعين القيام بالكثير في هايتي. على سبيل المثال، هناك عدد قليل جداً من فرص العمل، ومساكن غير كافية لتلبية احتياجات الأسر الهايتية.

إن الولايات المتحدة تعترف بأهمية التنمية الاجتماعية والاقتصادية فيما يخص ترسيخ الاستقرار وتحفيز النمو في الأجل الطويل. و نعمل مع الحكومة الهايتية، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، وغيرهما من الشركاء على وضع خطة إنمائية شاملة للمناطق الشمالية في هايتي التي يمكن أن تجذب الاستثمارات لتوفير فرص العمل وحفز التنمية الاقتصادية. لقد وقعنا للتو اتفاق شراكة مع هايتي يحدد الإسهامات الأمريكية، تحت القيادة الهايتية، في خطة هايتي الوطنية الخاصة بالصحة، للسنوات الخمس المقبلة. وبالإضافة إلى ذلك، يظل توفير السكن للمشردين داخليا أولوية، وستسمح المساكن التي ستبنيها الولايات المتحدة مستقبلا، بإسكان آلاف المشردين.

إن هايتي تنتقل تدريجيا من إدارة الأزمة إلى الانتعاش على المدى الطويل. حيث تتعزز مؤسساتها الديمقراطية. و قد تحسنت الحالة الأمنية في أجزاء من البلاد، وأشرقت حياة الشعب الهايتي.

وستظل الولايات المتحدة صديقا وفيا لهايتي. إننا نأمل أن تستخدم هايتي فعلا إمكاناتها بشكل كامل، من خلال الدعم المستمر للبعثة، وإسهامات الشركاء الدوليين، والعمل الدؤوب للشعب الهايتي وتصميمه.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أغتنم هذه الفرصة للتأكيد على عبارات السفيرة رايس فيما يخص ضرورة أن تحقق المساعدات الدولية التنمية الاقتصادية، وتوفر فرص العمل في الأجل الطويل. وذلك فعلا، السبيل الوحيد لنجاح البعثة.

السيد لوليشكي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أن استهل كلمتي بتهنئتكم، سيدي الرئيس، في هذا الوقت المهم للدولة الصديقة غواتيمالا على توليها رئاسة مجلس الأمن، للمرة الأولى في التاريخ كما قلتم، خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر. في منتصف فترة عضوية غواتيمالا، في مجلس الأمن، بوسعكم الافتخار بالفعل بإسهام بلدكم في أعمال المجلس.

واسمحوا لي أيضا أن أشكر الممثل الخاص ماريانو فرنانديث أموناتيغوي على إحاطته الإعلامية، وأن أنقل إليه و كامل فريق بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، تقديرنا الكامل لجهوده الرامية إلى مساعدة هايتي فيما يخص تحقيق الاستقرار والتنمية.

مضى أكثر من عامين على الكارثة التي ألمت بجمهورية هايتي، وجرى إحراز تقدم مهم وملحوظ في أعقاب التأخير المسجل فيما يتعلق بتنفيذ بعض التدابير الرئيسية في عملية إرساء الاستقرار في البلد. إن المغرب يرحب بالجهود التي تبذلها السلطات الهايتية من أجل الانتهاء من الإصلاحات المؤسسية اللازمة لتعزيز سيادة القانون.

وموافقة مجلس الشيوخ على تعيين رئيس وزراء جديد، وإصدار دستور ١٩٨٧ المعدل، إلى جانب تعيين قضاة للمحكمة العليا، وإنشاء مجلس أعلى للقضاء والشروع في عملية تنفيذ المجلس الانتخابي، كل هذه مراحل هامة

وأساسية تمت لدعم مؤسسات الدولة وفقاً للالتزامات التي قطعتها الحكومة.

ونلاحظ أيضاً رفع مشاركة المرأة في الحكومة إلى نسبة ٣٠ في المائة. ونرحب بإسناد حقيبتي المالية والسياحة الاستراتيجيتين للمرأة. ونرحب أيضاً باعتماد وإصدار القانون المتعلق بمهام أمين المظالم.

وإذ أنتقل إلى الأمن، فإننا نرحب بالأسلوب السلمي الذي أعادت به السلطات في هايتي النظام بعد المصادمات في ١٧ نيسان/أبريل التي حرض عليها أعضاء سابقون في الجيش وبعض المجندين من الشباب. ويبين هذا الحادث الحاجة الملحة لكي تعجل الحكومة في هايتي تدريب ٠٠٠ ١٥ من أفراد الشرطة طبقاً للخطة الخمسية للتنمية حتى يمكنها بسط سيطرتها على كامل أراضي هايتي بحلول عام ٢٠١٦.

فيما يتعلق بالحالة الإنسانية، ففي حين أحرز تقدم لا بأس به في رفع الحطام وإعادة تسكين النازحين، ما زالت هناك احتياجات كبيرة. فهناك أكثر من ٠٠٠ ٤٠٠ شخص ما زالوا يعيشون في أكثر من ٥٠٠ مخيم. ومما يزيد من صعوبة الموقف الانسحاب التدريجي لمجموعات الإغاثة الإنسانية المختلفة نتيجة لنقص الموارد، الأمر الذي يسهم بدوره في تفاقم الموقف.

وقد أسهمت بعثة الأمم المتحدة منذ إنشائها وبشكل حاسم ومؤات في عمليات الإنعاش وتحقيق الاستقرار في البلد. وقد رأينا ذلك بأم أعيننا خلال زيارة المجلس لهايتي في أوائل هذا العام. ولابد لنا من تهنئة سائر أفراد البعثة على ما أنجزوه حتى الآن بالرغم من العراقيل. وفي حين أننا نشيد تماماً بحكومة هايتي لتوليها مسؤولية المهام الضرورية لكفالة سلامة ورفاه الشعب، فإننا نرى أن على بعثة الأمم المتحدة أن تستمر في دعم جهود الحكومة وأن تقلص وجودها تدريجياً ورهناً بتحسن الحالة واستقرارها. وفي هذا الصدد، يؤيد بلدي تجديد ولاية البعثة كما يوصي الأمين العام بذلك في تقريره (S/2012/678). والاقتراحات التي تضمنها هذا التقرير فيما يتعلق بتخفيض قوام البعثة تبدو واقعية تحقيقاً لانتقال سلس وانسحاب مرحلي، مع تركيز البعثة لأنشطتها على المهام الأساسية المحددة في التقرير.

وبعد ما يزيد على عامين من الزلزال المروع الذي ضرب هايتي، مازالت المهمة التي تنتظر سلطات هايتي صعبة وحافلة بالتحديات. والأمر يتوقف عليها، بالطبع، في مضاعفة جهودها وإبداء التزامها الثابت بإعادة إعمار البلد، وترسيخ الحوكمة الرشيدة، وبدء الإصلاحات الضرورية لإعادة بناء الثقة وترسيخ الاستقرار وتشجيع الاستثمار الخارجي. ومع ذلك، يبقى دعم ومساعدة المجتمع الدولي والأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية أمر لا غنى عنه وحاسم الأهمية لتمكين البلد من العودة إلى أحواله الطبيعية وتلبية تطلعات شعبه. والمغرب من جانبه، وبعد أن أسهمت قواته المسلحة الملكية في استعادة السلام في هايتي وساعد في التخفيف من الآثار الإنسانية المترتبة على زلزال ٢٠١٠، ما فتئ يلتزم بالوقوف إلى جانب شعب هايتي الصديق لتعزيز المكاسب التي تحققت وبناء مستقبل سلمي ومزدهر لهايتي.

السيد مانجيف سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس. ويشرفني للغاية أن أكون حاضراً هنا وأنتم تترأسون المجلس شخصياً، خصوصاً وكما ذكرتم أنها المرة الأولى التي يترأس بلدكم المجلس. وبالتداعي، فإننا نشعر بالاعتزاز البالغ. وأود أيضاً أن أعرب عن عميق امتناننا لوفدكم كونه شريكنا في المجلس ولتعاوننا الوثيق للغاية مع سفيركم ومع سائر أعضاء الوفد. ونود أن نشكرهم على تنظيم مناقشة اليوم.

كما أود أن أشارك الآخرين في الإعراب عن خالص شكرنا للسيد ماريانو فرنانديز أموناتيجي، الممثل الخاص

للأمين العام، على عرضه تقرير الأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2012/678) وعلى إحاطته الإعلامية عن التطورات الأخيرة في هايتي.

تشجعنا التطورات في هايتي التي حدثت خلال الأشهر القليلة الماضية، ومنها تعيين رئيس الوزراء لوران لاموتي وتصديق البرلمان على ذلك في أيار/مايو. وهذه التطورات وضعت حداً للشكوك السياسية وأكدت على العزم الجماعي للقيادة في هايتي على العمل بطريقة بناءة لمعالجة مختلف المسائل ذات الصلة بالحوكمة والاقتصاد والانتخابات وإعادة الإعمار.

ونرحب بالخطوات التي اتخذها الحكومة الجديدة لتحسين حالة النظام والقانون واجتذاب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع المشاريع الصناعية الجديدة ومكافحة التهريب. ونثني أيضاً على الخطوات الرامية إلى حل الخلافات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ونأمل أن تتمكن المحكمة الدستورية والمجلس الانتخابي والمجلس الأعلى للقضاء، وكلها أنشئت حديثاً، من تسوية المسائل المعلقة بشكل مرضٍ.

ولكي تنجح تلك الخطوات، تحتاج هايتي إلى استمرار دعم المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، نشيد ببعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي على مساعدها للشرطة الوطنية في هايتي في كفالة استقرار الحالة الأمنية في جميع أنحاء البلد. ونعتقد أنه لابد من تعزيز الدعم الدولي، لاسيما في تنفيذ خطة ٢٠١٢-٢٠١٦ لتطوير الشرطة الوطنية في هايتي. ونأمل أن الانتخابات المحلية المزمعة منذ العام الماضي ستعقد قريباً وأنها ستساعد على إعادة بناء المؤسسات الديمقراطية على مستوى القاعدة.

وفي حين أنه أحرز تقدم كبير في إعادة تسكين المشردين داخلياً وتلبية احتياجاهم الإنسانية، مازال هناك عدد من التحديات التي تعرقل جهود الإنعاش وإعادة الإعمار. وما زال قرابة ٤٠٠ ٠٠٠ شخص يعتمدون على المساعدة الإنسانية في بقائهم. كما أن المساعدة مطلوبة لمكافحة وباء الكوليرا. ولتحسين الموقف على المدى الطويل، لابد أن تتواءم جهود المجتمع الدولي مع أولويات التنمية الوطنية في هايتي. وفي هذا الصدد، نرحب بإنشاء وحدة الإسكان وتشييد المباني العامة في مكتب رئيس الوزراء، مما يسهم في تحسين التنسيق والتنفيذ الفعال للبرامج الإنسانية. ونرحب أيضاً بالإطار الاستراتيجي المتكامل الجديد للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦ الذي أعدته بعثة الأمم المتحدة بالتشاور مع السلطات في هايتي.

لقد اضطلعت بعثة الأمم المتحدة وقيادها في هايتي بدور مهم في التطورات الإيجابية في هايتي. فقد ساعدت أصحاب الشأن في تسوية خلافاهم، كما أنها ساعدت في بناء القدرات وجهود إنعاش المؤسسات الوطنية إلى جانب كفالة الأمن والاستقرار في أنحاء البلد عموماً.

وبتولي المؤسسات الوطنية في هايتي دوراً أكبر، ينبغي للبعثة أن تسلم مهامها الرئيسية تدريجياً للشرطة الوطنية في هايتي، وأن تركز جهودها على أهداف تحقيق الاستقرار والتنمية الطويلة الأجل. وفي هذا الصدد، نؤيد توصيات الأمين العام بالحد من أنشطة البعثة واقتصارها على مجموعة رئيسية من المهام المأذون بها والتي يمكن إنجازها في إطار زمني معقول. غير أن تقليص البعثة ينبغي أن يعتمد على تطور الحالة في البلد وليس التزاماً بجدول زمني محدد.

وقد ظلت الهند مساهماً أساسياً في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي من خلال ثلاثة من وحدات الشرطة المشكلة.

تضطلع وحدات الشرطة المشكلة التابعة لنا بدور مهم في الحفاظ على السلام والاستقرار في هايتي، بما في ذلك حراسة القصر الرئاسي. بالإضافة إلى ذلك، قامت وحدات الشرطة المشكلة الهندية بترتيب مخيمات اللتبرع بالدم للشعب الهايتي، مما أكسبها ثقته.

لا تزال الهند ملتزمة بدعم هايتي في أنشطتها في مجال إعادة الإعمار. في أيلول/سبتمبر، تبرعت الهند بمبلغ ٥ ملايين دولار لبناء ٥٠٠ وحدة سكنية منخفضة التكلفة لضحايا الزلزال الذي وقع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وفي وقت سابق، تبرعت الهند بمبلغ ٥ ملايين دولار نقدا في شكل مساعدة غوثية في حالات الكوارث. كما ظلت الهند تساهم بمبلغ ٥٠٠ ألف دولار سنوياً منذ عام ٢٠٠٩ للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، الذي لا يزال يؤدي دوراً مهما في أعمال الانتعاش في هايتي. وتتعاون الهند أيضا مع هايتي في بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية بتقديم منح دراسية في إطار برنامج التعاون الاقتصادي والفني الهندي.

في الختام، اسمحوا لي أن أذكر أنه بينما قطعت هايتي شوطا طويلاً منذ الزلزال المدمر، فإن على المجتمع الدولي أن يواصل التزامه حتى تتمكن هايتي من تحقيق السلام والأمن والاستقرار والتنمية بصورة مستدامة. وإذ تتأهب هايتي لتولى رئاسة الجماعة الكاريبية العام القادم، يسرنا أن نتقدم بأطيب تمنياتنا لحكومة وشعب هايتي ونؤكد لهم شراكتنا المتواصلة.

السيد فيتيغ (ألمانيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أتقدم بالتهنئة إليكم وإلى بلدكم، سيدي الرئيس، بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن للمرة الأولى، كما أشكركم على عقد هذه المناقشة المهمة. وأتمنى لكم ولصديقي السفير روسنتال ولفريقكم المتمكّن كل النجاح. ما من حاجة إلى التأكيد على حقيقة أن بلدكم يستطيع أن يعتمد على الدعم الكامل من ألمانيا.

(تكلم بالإنكليزية)

أود أن أنضم إلى الآخرين في توجيه الشكر للممثل الخاص للأمين العام السيد فرنانديز أموناتيغي، على إحاطته.

سأركز في بياني على ثلاثة مواضيع رئيسية: الحالة السياسية الراهنة، والحالة الأمنية، بما في ذلك الحاجة إلى زيادة تعزيز الشرطة الوطنية الهايتية، ودور بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بعد إعادة تشكيلها.

أننا نرحب بكون أن هناك مؤشرات واضحة على بدء هايتي الاتجاه نحو مستقبل أفضل، وإن يكن ببطء. لقد شهدنا بعض المعالم المهمة، مثل أداء حكومة جديدة اليمينَ الدستورية، ونشر النسخة المنقحة من التعديلات الدستورية التي كانت عالقة حين زار مجلس الأمن هايتي أوائل هذا العام. في الوقت نفسه، يساورنا القلق إزاء رفض مجلس الشيوخ والبرلمان الهايتيين تسمية ممثليهما في المجلس الانتخابي الدائم، وإزاء ما حدث مؤخراً من انسحاب ثلاثة أعضاء عيّنهم مجلس القضاء الأعلى. إن وجود مجلس انتخابي عامل أمر لا غنى عنه للانتخابات التي قررها الدستور الهايتي. على جميع الأطراف أن تبذل جهوداً متجددة وسريعة من أجل قيام مجلس انتخابي دائم ذي مصداقية يشارك فيه جميع الأعضاء. يجب أن تبدأ التحضيرات للانتخابات بدون مزيد من التأخير.

لقد شجعنا التقدم المبلغ عنه على الجبهة الأمنية، بما في ذلك التدابير التي اتخذتها الحكومة لاحتواء عناصر القوات المسلحة السابقة التي كانت تحتل بصورة غير قانونية بعض المواقع في شتى أنحاء البلاد. ينبغي أن تضطلع الشرطة الوطنية الهايتية الفعالة على نحو متزايد بتوفير الأمن والاستقرار. ونرحب بما صرّح به الرئيس مارتيلي من اعتزامه التركيز على التعزيز المتواصل لتلك المؤسسة، حتى تتمكن من توفير الأمن على كامل التراب الهايتي. وشجعتنا الخطوات الأخيرة التي اتخذتها الحكومة لزيادة عدد مجندي الشرطة، لا سيما من الإناث.

لا ينبغي أن تكون بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي مسؤولة عن جهود إعادة الإعمار طويلة الأجل. يتعين على البعثة أن تواصل خفض ما حدث من زيادة في

أنشطتها في فترة ما بعد الزلازل. في ذلك الخصوص، أرحب بالاقتراحات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2012/678) عن إعادة تشكيل البعثة وخطة التوطيد. يسير اقتراح الأمين العام الداعي إلى أن تزيد البعثة تركيز جهودها على توجيه الشرطة الوطنية الهايتية وتطويرها، وخفض الأنشطة الشرطية الميدانية تدريجيا، في الاتجاه الصحيح. ويبدو إجراء خفض مقابل في القوات العسكرية التابعة للبعثة، حسبما اقترحه الأمين العام، أمراً مجدياً، لكن يتطلب مزيداً من بناء الشرطة الهايتية. لهذا السبب سيكون مطلوباً وضع معالم واضحة كما هو منصوص عليه في إعادة تشكيل البعثة وخطة توطيدها.

أخيراً، أود مرة أخرى أن أشكر البلدان المساهمة بقوات عسكرية وقوات شرطة على كل الجهود التي تبذلها. وسنواصل تقديم دعمنا الكامل للبعثة لحكومة هايتي وشعبها.

السيد مهدييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): أود، في البداية، سيدي الرئيس، أن أهنئكم وأهنئ وفد غواتيمالا على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر. وأود أن أؤكد لكم كامل تعاوننا ودعمنا. كما يطيب لي أن أهنئ ألمانيا على رئاستها الناجحة وعلى جميع الجهود التي بذلتها في توجيهنا خلال شهر أيلول/سبتمبر الكثير المشاغل. ونحن ممتنون أيضا للأمين العام على تقريره الأخير عن ”بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي“ (S/2012/678)، وللممثل الخاص للأمين العام، السيد ماريانو فرنانديز أموناتيغي على إحاطته.

أود أن أشيد ببعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبفريق الأمم المتحدة القطري، اللذين ما فتئا يضطلعان بدور حاسم في دعم الانتعاش والاستقرار في هايتي. كما أشار الأمين العام في تقريره، فقد تحقق خلال الفترة المشمولة بالتقرير عدد من معالم التطور السياسي التي طال انتظارها، ما يدل على أن عملية تحقيق الاستقرار تواصل التقدم في هايتي. تشمل الإنجازات التي تحققت تنصيب حكومة جديدة، ونشر نسخة منقحة من التعديلات الدستورية التي تشكل الأساس لتنظيم المجلس الانتخابي الدائم وإنشاء مجلس القضاء الأعلى.

كما نشيد بالخطوات التي اتخذتها الحكومة للمضي قدما بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد. في الوقت نفسه، ثمة حاجة إلى مضاعفة الجهود لمكافحة البطالة والفقر. وعلى ضوء التقدم المحرز في الأشهر الأخيرة، من الضروري أن يتواصل بذل الجهود المتسقة لإعادة إعمار البلد، وتعزيز المؤسسات، واجتذاب الاستثمار، وتعزيز التنمية المستدامة والمضي ببرنامج الديمقراطية إلى الأمام.

الاستقرار السياسي في البلد عامل أساسي لتحقيق الاستقرار والتنمية في هايتي. ولذلك من المهم أن يتخذ جميع القادة السياسيين نهجاً مسؤولاً، وأن ينخرطوا في الحوار السياسي البناء لمعالجة خلافاتهم بروح التسوية. لمثل هذا الحوار أهمية خاصة في إجراء انتخابات ذات مصداقية طال انتظارها.

ونلاحظ بارتياح أن الحالة الأمنية العامة كانت مستقرة نسبيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. بيد أن ارتفاع معدل الإجرام لا يزال مدعاة للقلق الشديد. ولئن ظل لدور بعثة الأمم المتحدة أهميته الحيوية في الحفاظ على الأمن والاستقرار الشاملين، إلا أننا نلاحظ أن الشرطة الوطنية الهايتية ما برحت تتحسن تدريجيا. ونشيد بالتدابير الناجحة الأخيرة التي اتخذتها الحكومة لطرد الجماعات المسلحة غير المشروعة. للتعاون الوثيق بين البعثة والشرطة الوطنية الهايتية ضرورته الحاسمة في التصدي بفعالية للتحديات الأمنية، ولضمان أن تمضي الشرطة قدما نحو بلوغ القدرة اللازمة لتولي المسؤولية الكاملة عن توفير الأمن الداخلي.

ينبغي أن تحظى حماية المجموعات الضعيفة، لا سيما النساء والأطفال والأشخاص المشردين داخليا، بالأولوية. ما فتئت علامات التحسن تظهر على الحالة الإنسانية في هايتي،

إذْ انخفض عدد الأشخاص المشردين داخليا الذين يعيشون في المخيمات. ومع ذلك، تظل هناك تحديات إنسانية كبيرة. من الضروري استمرار المشاركة الدولية القوية والجهود التي تبذلها السلطات الهايتية لضمان الوفاء بجميع الاحتياجات الإنسانية الملحة.

أخيراً، أود أن أعرب عن تأييدنا لتوصية الأمين العام الداعية إلى تمديد ولاية البعثة، مع مراعاة التعديلات المقترحة المتعلقة بإعادة التشكيل، وتوطيد البعثة المشروط.

السيد أندرابي (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان نيابة عن الممثل الدائم لبلدي. وأعرب عن ترحيبي بكم يا سيدي الرئيس في هذا المجلس. ونهنئ غواتيمالا على تقلدها رئاسة المجلس، ونثني على ألمانيا لإدارتها القديرة في شهر أيلول/سبتمبر. كما نشكر الأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة S/2012/678 .

وتعرب باكستان عن دعمها الكامل للسلام والتقدم في هايتي، وهو هدف جماعي بالنسبة للشعب الهايتي وللمجلس وللمجتمع الدولي. وقد قطع شعب هايتي الأصيل والمرن خطوات هامة نحو الاستقرار والتنمية، بعد أن أعاد زلزال عام ٢٠١٠ المدمر للوراء ما تحقق من مكاسب بالتدريج على مدى سنين كثيرة. ومن دواعي الاطمئنان أن هايتي تخرج من تلك الكارثة بلدا جديدا وواعدا.

وفي هذا الصدد، يشير الأمين العام أيضا إلى بعض العلامات الفارقة الهامة التي بلغتها هايتي في الآونة الأخيرة. ومن بينها تشكيل حكومة جديدة، ونشر التعديلات الدستورية، وإنشاء مجلس أعلى للقضاء. ولهذه التدابير أهمية بعيدة المدى على الطريق إلى تحقيق الاستقرار السياسي والرخاء الاقتصادي.

وبمحاذاة العمل على قطع مراحل سياسية فارقة، تتخذ الحكومة الهايتية أيضا خطوات هامة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي وتحسين الحوكمة وتعزيز المشاريع الصناعية. ونرجو أن يقوي الإطار الجديد لتنسيق المعونة قدرة الحكومة الهايتية على إدارة الموارد الخارجية بدعم من صندوق تعمير هايتي.

ونشارك الآخرين تفاؤلهم بأن أمام القادة الهايتيين فرصة لإحراز تقدم حقيقي في إعادة بناء الدولة وتعزيز المؤسسات. ويجب أن تستكمل مبادرات الحكومة الهايتية بمزيد من التعاون الاقتصادي والتجاري من جانب المجتمع الدولي.

ويعزى التقدم والتنمية في هايتي أيضا، بالإضافة إلى التزام الحكومة الهايتية، للعمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. فالبعثة تنفذ بالفعل ولاية شاقة في مجالات الأمن، ودعم العملية السياسية، وحماية الفئات المستضعفة، والعدالة والإصلاحيات، ورصد حقوق الإنسان.

ويجب لذلك أن يجري التخطيط بعناية لإعادة تشكيل البعثة أو تخفيضها التدريجي وأن يُستند فيه إلى الحالة على أرض الواقع. فلا ينبغي أن تؤدي هذه العملية إلى الرجوع عن المكتسبات التي تحققت بشق النفس في هايتي.

ونتطلع إلى الاتفاق الانتقالي الذي ستتوصل إليه البعثة مع الجهات صاحبة المصلحة بهدف وضع نقاط مرجعية محددة في مجال الأمن وسيادة القانون وآليات المساءلة والأطر التنظيمية التشريعية.

ويلزم توطيد دعائم التطورات السياسية في هايتي بقطاع أمني قوي. فوجود مؤسسة وطنية للشرطة مكتفية ذاتيا، إلى جانب توفيره الأمان والأمن للشعب الهايتي، ضروري أيضا لانسحاب البعثة في نهاية المطاف.

ولا بد من الوفاء على نحو صادق بالأهداف والنقاط المرجعية الموضوعة في خطط تطوير الشرطة الوطنية الهايتية، التي قدمتها البعثة والشرطة. والخطوات التي اتخذتها السلطات الهايتية مؤخرا لزيادة عدد المعينين الجدد في الشرطة، ولا سيما

الإناث، مشجعة ونرحب بهذه الخطوات. وينبغي أن يظل بناء قدرات الشرطة الوطنية الهايتية وتدريبها، إلى جانب تقديم الدعم في الموازنة لنفقاتها، مسألة في أعلى مراتب الأولوية.

ومن شأن مناقشات اليوم أن تبرز أيضا التحدي المتمثل في التصدي للحالة الإنسانية في هايتي. ومما يزيد حجم التحدي الإنساني استمرار وباء الكوليرا وانعدام الأمن الغذائي والضعف البالغ في مواجهة الكوارث الوطنية. ونحث على تحقيق مزيد من التنسيق والتماسك فيما بين مختلف الجهات الفاعلة المشتركة في الأعمال الإنسانية. كما نحذر من فتور همة المانحين، الذي يمكن أن ينجم عن إطالة أمد الكوارث من قبيل الكارثة التي واجهتها هايتي لسوء الطالع.

وباكستان من المشاركين في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في هايتي منذ عام ١٩٩٣. وفي إطار بعثة حفظ الاستقرار، تم نشر وحدتين للشرطة كاملتي التشكيل من باكستان منذ زلزال عام ٢٠١٠.

وقد تعرض شعب باكستان، في عام ٢٠٠٥، لأسوأ زلزال في تاريخه. وبعد ذلك بخمس سنوات، حين حلت كارثة مماثلة بأشقائنا وشقيقاتنا في هايتي، شعر شعب باكستان بآلامهم كأنها آلامه. ولم يخفت تضامننا مع الشعب الهايتي منذ ذلك الحين. وبهذه الروح سنواصل دعمنا لسكان هايتي في مسعاهم من أجل الاستقرار والتقدم، فضلا عن الحفاظ على سيادة بلدهم وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي.

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي في البداية أن أتقدم لبلدكم بالتهنئةعلى توليه رئاسة المجلس. وأشكر الممثل الخاص للأمين العام لهايتي، السيد ماريانو فرنانديس أموناتيغوي، على إحاطته الإعلامية.

وأود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي سيدلي به في وقت لاحق مراقب الاتحاد الأوروبي، فضلا عن الذي سيدلي به ممثل أوروغواي بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء.

وقد تحقق تقدم لا يمكن إنكاره في هايتي منذ عقد جلستنا الماضية في شهر آذار/مارس (انظر S/PV.6732)، وتحقق أولا وقبل كل شيء على الجبهتين السياسية والمؤسسية. ولن أعدّد التدابير التي اتخذتها الحكومة الهايتية، لأن الآخرين سبقوني إلى ذلك. وقد تعزز بذلك الاستقرار السياسي والمؤسسي لهذا البلد.

وفيما يتعلق بالأمن، أشار الأمين العام إلى أن الحالة هادئة ولكنها محفوفة بالخطر. فالجريمة ما زالت تمثل مشكلة، ولا سيما في بورت - أو - برانس، ولكن ليس بدرجة أكثر مما هي عليه في غيره من بلدان المنطقة. وقد أظهرت الشرطة الوطنية الهايتية قدرتها على الاضطلاع بعمليات شاملة بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

أما فيما يتعلق بالمسائل الإنسانية وإعادة الإعمار، فينبغي التنويه إلى الانخفاض الذي طرأ على عدد المشردين داخليا، وإلى إزالة الأضرار التي أحدثها الزلزال، وإلى التقدم المحرز فيما يتصل بالصحة والتعليم. وبعد تراجع في الناتج الوطني الإجمالي، وجدت هايتي من جديد طريقها نحو النمو. غير أن البلد ما زال يواجه بعض التحديات الإنسانية، حيث يقيم ٣٩٠ ٠٠٠ شخص في مخيمات اللاجئين ولم يتم بعد وقف انتشار وباء الكوليرا.

واسمحوا لي أن أذكر ثلاثة من التحديات التي لا تزال ماثلة. إن إجراء الانتخابات التشريعية المحلية والجزئية على وجه السرعة أمر ضروري، نظرا لأن تلك الانتخابات قد تأخرت أطول مما ينبغي، كما أشار السيد فرنانديس أموناتيغوي. وتحقيقا لتلك الغاية، لا بد من إنشاء مجلس انتخابي دائم، استنادا إلى توافق الآراء وبما يتماشى مع روح الدستور. ونهيب

بجميع الجهات الفاعلة المعنية على الصعيد السياسي في هايتي أن تعمل على تحقيق هذا الهدف. وتقف فرنسا على أهبة الاستعداد لتقديم دعمها، وخاصة عن طريق البعثة، لإجراء انتخابات متسمة بالحرية والمصداقية والشفافية.

وليست الشرطة الوطنية الهايتية بعد قادرة بمفردها على ضمان الأمن والاستقرار في هايتي. وأحطنا علما بالأهداف التي عرضتها السلطات الهايتية بالنسبة للفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٦، ومنها هدف زيادة عدد ضباط الشرطة من ١٠ ٠٠٠ إلى ١٥ ٠٠٠. ونعرب عن استعدادنا لمساندة تلك الجهود، التي لا ينبغي أن تقتصر على الجانب الكميّ، بل يجب أيضا أن تعزز القدرات الإدارية والتدريبية، فضلا عن نزاهة الشرطة وصورتها في الأذهان. ويجب أن تنعكس تلك الأولوية في ميزانية الدولة.

ولا بد من استمرار المعونة لأغراض إعادة البناء. ويستحق القضاء على الكوليرا القيام باستجابة مناسبة. وفرنسا مستعدة للوفاء بالتزاماتها المالية التي قطعها رئيس الجمهورية، وتصل إلى ٣٢٦ مليون يورو. ونرحب بالإطار الجديد لتنسيق المعونة الذي أعلنه رئيس الوزراء لاموت في الأسبوع الماضي في نيويورك. فلا يمكن أن تعتمد هايتي على التضامن الدولي وحدة في تنميتها، ولهذا السبب نؤيد الجهود التي يبذلها الرئيس مارتيللي لجعل هايتي أكثر جذبا للمستثمرين الأجانب.

إن الحالة آخذة في التغير، ومن الطبيعي أن يتغير بالمثل وجود الأمم المتحدة الميداني. ونحن على استعداد لتمديد ولاية البعثة. ويجب أن نستمر في خفض مستويات القوة تدريجيا، لأن المستويات القائمة حاليا لم تعد تتماشى مع احتياجات البلد بعد مرور عامين ونصف من وقوع الزلزال. وينبغي أكثر من أي وقت مضى أن تولى الأولوية للإمساك بمقاليد الأمور على الصعيد الوطني من خلال تعزيز سيادة القانون والأدوات الرئيسية، من قبيل الشرطة الوطنية الهايتية والجهاز القضائي.

ويجب كذلك أن نزود البعثة بإطار زمني له مصداقية. فلسنا نتخلى عن هايتي، ولكننا يجب أن نكون واضحين مع الهايتيين فيما يتعلق بما يمكن تحقيقه خلال فترة معقولة من الوقت.

لذلك، نؤيد إجراء المناقشات بين البعثة والأمانة بشأن خطة التوطيد الخمسية.

وأود أن انهي كلامي بالإعراب عن امتناننا لعمل القوات والشرطة والمدنيين الذين ما فتئوا يساهمون في تحقيق الاستقرار في هايتي لسنوات حتى الآن. كما أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام على العمل الذي قام به على رأس البعثة، ورؤيته لما يجب أن يتحقق في هايتي.

السيد مورايس كابرال (البرتغال) (تكلم بالإسبانية): أود أن أرحب بكم، سيدي الرئيس، في المجلس، وأن أهنئ غواتيمالا برئاسة المجلس خلال تشرين الأول/أكتوبر. كما أود أن أتمنى لزميلنا السيد روزنتال وفريقه كل النجاح، وأن أؤكد دعمنا لهما.

(تكلم بالفرنسية)

وأود أن أشكر السيد ماريانو فرنانديز على تقريره الممتاز، الذي أعطانا صورة واضحة عن الحالة في هايتي، فضلا عن التقدم الذي تم إحرازه ونطاق العمل الذي لا يزال يتعين القيام به. ونرحب أيضا بحضور زميلنا السفير جان كازو، وطبعا، نعلن تأييدنا للبيان الذي سيدلي به مراقب الاتحاد الأوروبي لاحقاً.

لقد شرع الهايتيون اليوم، بدعم كبير من المجتمع الدولي عموما والأمم المتحدة خصوصا، في عملية طويلة وصعبة ترمي الى إعادة بناء بلدهم، وهي العملية التي، بما يتجاوز إصلاح الأضرار المادية الرهيبة التي خلفها الزلزال ومساعدة ضحاياه، يتمثل هدفها في تحقيق الهدف الاوسع نطاقا والاكثر

تماسكاً: تزويد البلد بمؤسسات مستقرة وديمقراطية تقوم على سيادة القانون، وكفالة احترام حقوق الإنسان، وضمان الأمن للشعب، فضلا عن التنمية والرخاء الاقتصاديين والاجتماعيين للبلد.

سوف لن استرسل في الكلام عن الترابط الوثيق بين هذه العناصر الثلاثة، ولكن من الواضح أنه دون تحقيق الأمن والحكم الرشيد، على أساس قاعدة ديمقراطية صلبة، ودون إيجاد مؤسسات مستقرة وعاملة، لن يكون هناك أي تحسن في الظروف الاقتصادية أو إعادة الإعمار. وبالمثل، دون حدوث انتعاش اقتصادي وتوفير فرص العمل سيكون تعزيز الأمن في البلد صعباً للغاية.

أود أن أناقش بإيجاز اثنتين من هذه المسائل. أولاً، في ما يتعلق بالمجال السياسي وسيادة القانون، لا شك في أنه قد تم إحراز تقدم. فالبلد لديه حكومة جديدة تحظى بتأييد الشعب. ويبدو أيضا أنه تم التغلب على حالة عدم الاستقرار التي ميزت الحياة السياسية الهايتية لعدة أشهر. وهذا المجال السياسي الجديد يترجم إلى تزايد الطلب على السلطات الهايتية لإحراز التقدم في الإصلاحات الديمقراطية الرئيسية. وبالتالي، فإن بدء نفاذ التعديلات الدستورية المختلفة، وإنشاء المجلس الأعلى للسلطة القضائية، وإنشاء المجلس الانتخابي الدائم – حتى إذا كان هذا الأخير لا يزال غير كامل – هي أمثلة هامة على التقدم المحرز.

ونحن نشجع السلطات الهايتية على الاستمرار في هذا الاتجاه: توطيد المؤسسات والممارسات الديمقراطية، والشفافية السياسية ومصداقية سيادة القانون، وإقامة العدل – وقبل كل شيء كفالة النزاهة والشفافية والمصداقية للانتخابات عندما يستدعى الهايتيون في نهاية المطاف إلى صناديق الاقتراع، وبالتالي تجنب خيانة التطلعات المشروعة للشعب الهايتي وإلحاق الضرر بثقة المجتمع الدولي.

والحالة الإنسانية وحماية حقوق الإنسان هما أيضا مسألتان تستدعيان القلق الشديد. وتهميش الفئات الضعيفة خصوصا، واستمرار الاعداد الكبيرة من المشردين، وحوادث العنف ضد المرأة امور تسبب قلقا كبيرا وتتطلب استجابة فعالة.

نقطتي الثانية هي حول الأمن ودور بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. بينما نحن سعداء بالتقدم المحرز في تحسين قدرة الشرطة الوطنية الهايتية، فإننا مضطرون إلى القول إن أمامها شوطاً طويلاً قبل أن تصبح قادرة على تحمل كامل المسؤولية عن توفير الأمن في البلد، ومكافحة النشاط الإجرامي الذي ينمو للأسف، وحماية حدودها. نتيجة لذلك، إن وجود البعثة في الوقت الحالي امر ضروري. وهنا نؤيد اقتراح الأمين العام بتجديد ولاية البعثة لفترة جديدة مدتها ١٢ شهرا، وبإعادة تشكيلها، وبتخفيضها تدريجياً. وهذا الخفض التدريجي يجب أن يترافق بالضرورة مع تعزيز قدرة الشرطة الوطنية، وبخاصة في سبيل تمكينها من أن تتحمل تدريجيا المسؤوليات الموكلة حاليا إلى البعثة. كما نعتقد أنه في ما يتعلق بالأمن، يجب إعطاء الأولوية الإنسانية والمالية على السواء لتعزيز الشرطة الوطنية ولا لغيرها من الهياكل التي تستترف الموارد المحدودة، ويمكنها أيضا أن تصبح مصادر جديدة لعدم الاستقرار في هايتي.

ونواصل تقديم الدعم الكامل للشعب الهايتي على طريقه الصعبة لإعادة الإعمار وتحقيق الديمقراطية والتنمية. ونحن مقتنعون أن بإمكانه التغلب على التحديات الحالية مع التضامن والدعم من المجتمع الدولي.

وفي الختام، أود أن اعرب عن تنويهي الصادق بالعمل الاستثنائي الذي انجزه الرجال والنساء من بعثة الأمم المتحدة على مدى السنوات الثماني الماضية، في ظل الظروف الصعبة القائمة في اغلب الاحيان.

السيد سون شياوبو (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر وزير خارجية غواتيمالا على ترؤس الجلسة اليوم. كما أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد فرنانديز، على إحاطته الاعلامية.

لقد أحرزت هايتي بعض التقدم في مجالي الاستقرار والتنمية مؤخرا. فتنصيب الحكومة الجديدة، ونشر التعديلات الدستورية، وإنشاء المجلس الأعلى للسلطة القضائية إنجازات إيجابية حققتها حكومة هايتي في جهودها الرامية إلى تعزيز مؤسساتها الديمقراطية وسيادة القانون، والصين ترحب بها. في الوقت نفسه، نلاحظ أيضا أن هايتي تواجه تحديات هائلة في الأوضاع السياسية والاقتصادية والإنسانية. الطريق أمامها طويل في عمليتها لإعادة بناء وإعادة ارساء السلام، وهي تحتاج إلى استمرار تلقّي الدعم والمشورة من المجتمع الدولي.

أود أن أؤكد على النقاط الثلاث التالية: أولاً، إن كفالة الاستقرار السياسي شرط هام للحفاظ على الأمن والتنمية في هايتي. وترحب الصين بالحل الوسط الذي توصلت إليه الأطراف ذات الصلة من خلال المشاورات السياسية، وتأمل في أن يساعد تشكيل الحكومة الجديدة في هايتي على تيسير العملية الديمقراطية والمصالحة السياسية هناك. ويحدونا الأمل في أن تغتنم جميع الأطراف المعنية الفرصة لتتحد من أجل تعزيز الثقة المتبادلة، وتوطيد الانجازات التي تحققت بشق الأنفس.

ثانياً، المسألة الرئيسية التي يجب أن تعالج على وجه السرعة هي تسريع الانتعاش الاقتصادي وإعادة الإعمار. إن بطء تقدم هايتي في هذه المجالات يعني أن العديد من اللاجئين جراء الزلزال لا يزالون يعيشون على المساعدات. والبلد يواجه صعوبات كبرى في مجالات إعادة الاعمار وجذب الاستثمارات وخلق فرص العمل وتعزيز التنمية المستدامة. ويجب أن يكرس المجتمع الدولي اهتماما جديا بذلك. وينبغي للحكومة الهايتية أن تضاعف جهودها لمواجهة البطالة والفقر، وتعزيز بناء المؤسسات، وتحسين قدرتها على الحكم. ونأمل أيضا أن يفي المجتمع الدولي بتعهداته لهايتي، ويزيد فعالية مساعداته، ويقدم الدعم البناء لإعادة البناء والتنمية في هايتي.

ثالثاً، إن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي تؤدي دوراً لا غنى عنه هناك. وتشيد الصين بالممثل الخاص، السيد فرنانديز، وببعثة الأمم المتحدة ككل لجهودها ومساهمتها في صون السلام والاستقرار في هايتي. ونرحب باقتراح الأمين العام المتعلق بخطة توطيد البعثة وتمديد ولايتها لمدة سنة واحدة. ونأمل أن تواصل البعثة تنفيذ ولاية المجلس، ومساعدة هايتي في الحفاظ على السلام والاستقرار، وتيسير عمليتها السياسية، وتعزيز بناء قدرات مؤسسات سيادة القانون والمؤسسات الحكومية.

السيد مينان (توغو) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، على تولي غواتيمالا رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر.

يتمنى وفد بلدي كل النجاح لوفد بلدكم في الاضطلاع بمهامه.

وأود أن أشكر السيد ماريانو فرنانديث أموناتيغوي، لا على الإحاطة الإعلامية بشأن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي فحسب (S/2012/678)، بل أيضا على العمل الجدير بالثناء الذي أنجزته البعثة في هايتي.

سيتناول وفد بلدي في بياني المسألة المعروضة علينا من ثلاث زوايا – السياسية والأمنية والإنسانية.

أعرب بلدي في آذار/مارس الماضي عن قلقه، أثناء النظر في التقرير السابق عن الحالة الاجتماعية و السياسية في هايتي (S/2012/128) بشأن المشاكل السياسية والأمنية والإنسانية الراهنة في البلد. واليوم، وبعد مرور ستة أشهر، يتيح لنا التقرير المعروض علينا فرصة تقييم التقدم الذي أحرزه

ه مقررو السياسات والشعب الهايتي لدى مواصلة عملية تحقيق الاستقرار و إرساء سيادة القانون.

في أعقاب استقالة رئيس الوزراء السابق، السيد غاري كوني، استدرجت هايتي مرة أخرى إلى أزمة سياسية أجلت إجراء الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي كان البلد يعتزم تنفيذها. ولهذا، رحبت توغو في أيار/مايو الماضي بموافقة البرلمان على تعيين رئيس الوزراء السيد لوران سلفادور لاموت وبيانه بشأن السياسة العامة الذي بعث برسالة مهمة بشأن الالتزام السياسي الجماعي لمقرري السياسات في هايتي بمواصلة إجراء الإصلاحات اللازمة من أجل إعادة إرساء سيادة القانون وتأسيس وترسيخ المؤسسات العامة، وكذلك تحسين رفاه الشعب. وأعقب تلك الرسالة نشر نسخة منقحة من التعديلات الدستورية التي كانت جاهزة لإقرارها منذ حزيران/يونيو ٢٠١١. ويرحب بلدي بنشر هذه التعديلات التي ستتيح، ضمن جملة أمور أخرى، إنشاء مجلس انتخابي دائم ومجلس دستوري، وتحديد حصة ٣٠ في المائة من النساء في الحكومة وتشكيل مجلس أعلى للسلطة القضائية بغية تعزيزا لاستقلالية ذلك الفرع من نظام الحكم.

ولكن من دواعي الأسف أن تشكيل أول مجلس انتخابي دائم في البلد، يتولى مسؤولية تنظيم الانتخابات، لا يزال يتطلب وقتا بسبب الجدل الدائر بشأن المبادىء الأخلاقية لأعضائه وقدرته على إجراء انتخابات تتمتع بالمصداقية وتحظى بقبول جميع الأطراف. ولهذا يدعو بلدي جميع الجهات السياسية الفاعلة في هايتي إلى مواصلة السير على درب التوافق الذي يسر تحقيق التقدم الكبير الذي تمت الإشارة إليه للتو، بغية كفالة إجراء الانتخابات التشريعية والمحلية والجزئية المقررة في نهاية العام، في ظل ظروف مناسبة. وكان من المفترض إجراء الانتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وستسمح، ضمن جملة أمور أخرى، بإجراء تقييم حقيقي لتقدم الديمقراطية في هايتي حتى الآن.

وكان قطاع الأمن دائما أحد أكبر التحديات في هايتي. فبينما تحسن الوضع منذ أن أطلقت الشرطة الوطنية الهايتية وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي عمليات لتفكيك العديد من العصابات الإجرامية، لا تزال معدلات القتل والاختطاف وغيرها من الجرائم العنيفة مرتفعة في البلد. ويؤثر هذا الوضع تأثيرا سلبيا على رفاه الشعب، والأنشطة الاقتصادية واستكمال مشاريع الجهات المانحة.

في هذا الصدد، تدعو حكومة توغو السلطات في هايتي إلى مواصلة تعزيز القدرة التشغيلية للشرطة الوطنية وتحديثها ومحاربة العصابات الإجرامية، التي تعد المصدر الرئيسي لانعدام الأمن في البلد. ونثني على القرار الشجاع الذي اتخذته السلطات في هايتي في حزيران/يونيو الماضي لوضع حد للأنشطة غير المشروعة لأعضاء القوات المسلحة السابقة.

لكن لا يمكن الاضطلاع بإدارة الجريمة والعنف خارج نطاق سيادة القانون. لذلك فمن الأهمية بمكان تعزيزسيادة القانون بتحديث الإطار القانوني والمؤسسي المرتبط بقطاع الأمن، وزيادة قوام قوات الشرطة وتعزيز الجهاز القضائي في البلد قاطبة، وتعزيز حقوق الإنسان باعتبارها من المبادئ الأساسية.

لايزال بلدي يشعر بالقلق إزاء انتهاكات حقوق الإنسان المشار إليها في التقرير، لاسيما، حقوق الأطفال الذين يقعون ضحايا للاغتصاب والاختطاف والاتجار والقتل. يجب على الحكومة أن تتخذ أيضا موقفا حازما تجاه حالات التمديد المفرط لمدة الحبس الاحتياطي والسجن وظروف المعيشة به، ضمن جملة أمور أخرى.

من بين الأولويات التي أعلنت عنها الحكومة في هايتي تحقيق انتعاش البلد وإعادة إعماره. وتشعر توغو بالسرور بالتقدم المحرز في الفصل الأخير من السنة في إزالة حطام الزلزال الذي ضرب البلد في عام ٢٠١٠ وتنفيذ برامج العودة وإعادة التوطين التي أدت إلى إغلاق أكثر من ٢٢ مخيما وإعادة إسكان ٥ آلاف أسرة.

ومع ذلك، نظل نشعر بالقلق إزاء الظروف المعيشية في المخيمات، التي يعيش بها عدد كبير من المشردين، ويستمر تدهور هذه الظروف مع الانسحاب التدريجي للهيئات العاملة في المجال الإنساني، نظرا لنقص التمويل، ضمن جملة أمور أخرى. والانسحاب الكامل لتلك المنظمات قبل التوصل إلى حل نهائي لتلك المسألة الإنسانية قد يتسبب في مزيد من المشاكل الصحية، مثل المشاكل التي واجهها البلد في الماضي القريب. وبالتالي، فإن بلدي يناشد المجتمع الدولي أن يساعد السلطات الهايتية على حل المسألة بمواصلة تقديم معونته.

من الأهمية بمكان أن تواجه هايتي حكومة وشعبا التحديات الماثلة أمامها. ونشعر بالسعادة لرؤية هايتي تختار السير في الطريق الصحيح تجاه تحقيق الاستقرار والتنمية، من خلال تعزيز مؤسساتها السياسية والكيانات التي تضمن سيادة القانون. ونشيد بأوجه التقدم المحرز التي أشير إليها بوضوح في تقرير الأمين العام.

ولكن على الرغم من التقدم، لا تزال تواجه هايتي تواجه تحديات كبيرة في جهودها الرامية إلى تحسين إدارتها، وحفز النمو والحد من الفقر، وإدارة الجريمة والعنف ومواجهة استمرار ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية. و تلك المسائل كافة تتسم بالترابط الوثيق. فمن نافلة القول أن الثغرات الحالية في الحوكمة وعدم قدرة الدولة على توفير السلع والخدمات يعمل على تباطؤ وتيرة التنمية الاقتصادية ويعيق جهود الحد من الفقر، الذي يؤدي بدوره إلى تفاقم الجريمة. وفي ذلك السياق، يجب اتخاذ التدابير على جميع الجبهات وبصورة متوازية.إضافة إلى ذلك، من الجلي أن هايتي تحتاج إلى مساعدة دولية مستدامة لمواجهة هذه التحديات، وينبغي للشعب والحكومة أن يبذلا أقصى جهده لمواجهة تلك التحديات. يود وفد بلدي دعوة الحكومة أن تواصل بلا كلل ما بذلته من جهود في هذا الاتجاه.

وأخيرا، وبالنظر إلى ما أُحرز من أوجه تقدم اعديدة، تتفهم توغو وتدعم خطة إعادة هيكلة وإعادة تنظيم أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وانسحابها التدريجي من البلد.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أرحب بكم، سيدي الرئيس، وأهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن اليوم. ولذلك أهمية خاصة، كما قلتكم، سيدي، إذ أنها المرة الأولى التي تتولى فيها غواتيمالا رئاسة المجلس. نقدم لكم، سيدي، وإلى السفير روسنتال وكامل أعضاء وفدكم، تحياتنا الحارة.

أود أن أشكر السيد ماريانو فرنانديث أموناتيغوي على عرض تقرير الأمين العام الذي يشمل نقاط إيجابية كثيرة ويلفت انتباهنا أيضا إلى الحالة (S/2012/678) بصورة موضوعية للغاية. وقد كان عمل السيد فرنانديث استثنائيا. والذين أتيحت لهم فرصة زيارة هايتي برفقته والسترشاد بتوجيهاته يعرفون مدى صعوبة مهمته ومدى التفاني والطاقة المكرسة لتنفيذها. وله منا كل الامتنان والدعم.

عندما نقيم التقدم المحرز في هايتي، من أجل تقديم توصيات لتعزيز الرفاة والتنمية وتحسين مؤسساتها، هناك مجموعة من العناصر الهامة التي يجب أخذها في الاعتبار. أولا، يجب علينا أن نقول إننا سعداء بما شهدته عملية تحقيق الاستقرار في هايتي منذ وصول الرئيس مارتلي إلى سدة الحكم.

وكان لهذا التحول، كما يتبين من التقرير، آثار محددة. فقد أمكن أخيرا إقرار تعيين رئيس الوزراء في البرلمان والموافقة على القوانين المتعلقة بالميزانية والضوابط المصرفية والحد من بعض أنواع الجريمة مثل الاختطاف والعنف السياسي وخفض عدد حالات التشرد ونشر التعديلات الدستورية وإنشاء المجلس الأعلى للقضاء والتقيد بحصة هامة لتمثيل المرأة بنسبة ٣٠ في المائة في الحكومة. وذلك يولد الثقة ويظهر أن هايتي تشهد تعافيا.

ونود أيضا تسليط الضوء على الدور الهام الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في الحفاظ على بيئة آمنة ومستقرة. ويمثل ذلك عنصرا هاما في مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على أفضل وجه. ومسائل مثل الزيادة في جرائم القتل وحمل الأسلحة النارية من قبل أشخاص غير مأذون لهم بذلك وانتشار العصابات الإجرامية تتطلب اهتماما خاصا في جميع قطاعات الشرطة الوطنية، بدعم من البعثة.

ونحن نعتقد أن تعزيز هايتي لا يزال يستدعي وجود البعثة، لا سيما العنصر الأساسي في ولايتها، ألا وهو، تهيئة الظروف المواتية لتحقيق الأمن والرفاه وتعزيز المؤسسات. ويتضح ذلك بجلاء عندما نلاحظ ما خلص إليه الأمين العام في تقريره، عندما يقول: ''وعلى الرغم من أن أداء الشرطة الوطنية ما برح يتحسن تدريجيا، فإنها لم تصل بعد إلى الوضع الذي يؤهلها لتحمل المسؤولية كاملة عن توفير الأمن الداخلي في شتى مقاطعات البلد'' (المرجع نفسه، الفقرة ١٢).

ووفد بلدي سيؤيد قرارا يستجيب لتلك التحديات وللولايات التي تحرك أنشطة البعثة، والذي يُنظر في سياقه إلى الأمن البشري من منظور شامل يجمع بين النهوض بالتنمية واحترام حقوق الإنسان والتعايش السلمي وحماية الأفراد وبيئتهم. ويجب أن تُفسر تلك الولاية في سياق الصلة بالحوار الجاري الذي ينبغي أن يدور بين الحكومة والمجتمع المدني والجهات الدولية الفاعلة.

ومن الضروري تعميق التقييم وتعزيز العمل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في ما يتعلق بالشرطة الهايتية. وخطة الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ التي أعدتها الشرطة الوطنية وبعثة الأمم المتحدة تشكل أداة هامة لتمكين وزيادة عدد أفراد الشرطة التي تضم اليوم ١٠١٠٦ من الضباط وضباط الصف والأفراد.

بخصوص الأعمال الهندسية، فإن البعثة تضطلع بأنشطة جديرة بالثناء في مجال إدارة المخاطر، بما في ذلك بناء مراكز للشرطة وإصلاح الطرق وإزالة الأنقاض التي خلفها الزلزال وتطهير الأنهار والقنوات من الهياكل الجاهزة الصنع. وفي ما يتعلق بمعايير خفض العنصر العسكري وعنصر الشرطة الذي اقترحه الأمين العام، نعتقد أن الوحدة الهندسية ينبغي أن تحتفظ بوجود لها على قدر التحديات في ذلك المجال، وفقا لقدراتها. ونحن ندعو البعثة إلى تعيين الخبراء في ذلك العنصر بأكبر قدر ممكن من الفعالية بما يتماشى مع قدراتهم ومجالات معارفهم.

وقد تم تمديد وجود الشرطة الكولومبية في الميدان، حسبما جرت مناقشته في اجتماع عمل بشأن الأمن المتكامل بين كولومبيا وهايتي عقد في آب/أغسطس ٢٠١٢. وزار وفد من الشرطة الوطنية الهايتية كولومبيا بغية تنفيذ خطة التعاون في مجال الأمن الشامل. وكان الهدف التحقق من صحة الاقتراح مع سلطات الشرطة في هايتي، وكذلك العرض الميداني للقدرات التنفيذية والإدارية وقدرات الموارد البشرية للشرطة الكولومبية على تدريب المستفيدين من البرنامج. والهدف هو تدريب ٢٢١ من ضباط الشرطة خلال الفترة بين الآن وعام ٢٠١٤، فضلا عن ٥٠ ضابطة شرطة، من أجل تعزيز التنمية والتخطيط الاستراتيجيين وقدرات الشرطة في مجالات البيئة ومكافحة المخدرات ومكافحة الاختطاف.

ونحن نرى أن أحد الجوانب الأساسية لمستقبل هايتي يتمثل في تطوير القطاع الزراعي الذي نعتقد أنه ينبغي أن يكون أولوية. ومن الضروري الموافقة على بعض العوامل التنافسية، التي يوفرها هذا القطاع من قطاعات الإنتاجية الوطنية في سياق خطة للتنمية الريفية والزراعية. وستشمل الخطة الترويج لمنتجات من خيرات الأرض مثل البن والكاكاو والفاكهة وقصب السكر وغيرها. وذلك يمكن أن يمثل مصدرا هاما للصادرات.

ولا يفوتني أن أشير إلى أنه وفقا لمشارعينا ذات الصلة بالبن في كولومبيا وبالاشتراك مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، فإننا نروج لمشروع لتحسين إنتاج البن في هايتي. والهدف هو إنشاء سلسلة مستدامة وشاملة للأنشطة المولدة للقيمة لمنتجي البن والتي ستزيد من إيرادات صغار المنتجين وتعزز الجهود التعاونية وتزيد الصادرات من البن العالي الجودة. وأنا أكرس اهتماما خاصا لهذا المشروع.

أخيرا، من المهم أن نشير إلى مشاريع الإنعاش للبلديات والأحياء الفقيرة والمساكن في إطار خطة للتهيئة الحضرية في هايتي، استناداً إلى خبرات مدينة ميديين في كولومبيا ومن خلال تعزيز المعهد الوطني للتدريب المهني عبر التبادلات التقنية مع دائرة التدريب الوطنية الكولومبية. وهذان الكيانان يحققان نجاحا واسعا في تلك القطاعات.

ويجب على القوى السياسية في هايتي الاستفادة من التقدم المحرز من أجل فتح الطريق أمام تحملها المسؤولية عن مصيرها. ولا معنى لأي إسهام دون هذه الإرادة السياسية. ولا يمكن لأحد باستثناء الهايتيين أنفسهم إيجاد هذه الإرادة. والتنسيق الفعال للتعاون الدولي لا يزال يشكل أولوية. ومن ثم، فإن اعتماد إطار استراتيجي متكامل للمساعدة للفترة ٢٠١٣–٢٠١٦، وهو خطة تنمية استراتيجية للحكومة الهايتية، خطوة في الاتجاه الصحيح.

والتصدي لخطر الكوليرا يمثل أولوية. والإحصاءات الواردة في تقرير الأمين العام تستدعي ذلك. وعدد الذين أصيبوا بالعدوى بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ و ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٢ والبالغ ٦٤٧ ٥٨٠ شخصا ليس مثيرا للقلق فحسب. فما هو أسوأ من ذلك بكثير أن ٤٤٠ ٧ شخصا على الأقل ماتوا بسبب هذا المرض. ويجب استثمار ميزانية أكبر في الوقاية من الكوليرا وفي معالجة المياه وتحسين اليقظة لهذه المشكلة الخطيرة وإدارتها ودعم المجتمعات المحلية الأكثر ضعفا.

والأدلة الدولية تظهر أن الفقر والبطالة سببان لشرور مثل الكوليرا، ولكن من أسبابها أيضا الضعف المؤسسي الذي يؤدي إلى سوء التغذية والأمية والفساد. ولا بد من محاربة جميع تلك الآفات بطريقة متسقة عن طريق إعداد سياسات يعتمدها الهايتيون، تمنح لبناء القدرات المحلية ولتوطيد المؤسسات مكانة الصدارة الجديرة بهما.

ومن القضايا الأساسية الأخرى قضية الانتخابات المؤجلة. وندعو جميع أصحاب المصلحة المحليين إلى توحيد جهودهم ليمكنهم الاتفاق من خلال الحوار البناء على إجراء انتخابات شفافة على وجه السرعة حتى يتسنى استبدال أعضاء مجلس الشيوخ العشرة الذين انتهت ولايتهم في ٨ أيار/مايو الماضي. وتقديم الدعم المالي والإداري في هذا القطاع أمر حيوي لتعزيز العملية الديمقراطية.

إننا مقتنعون بأن الأمم المتحدة عليها واجب مؤسسي تجاه هايتي ويجب على المجتمع الدولي دعم إدارتها. ولا بد أن تبقى البعثة، بوصفها الآلية المناسبة للتنسيق والإدارة، على وجودها في الميدان. ولهذا السبب، نحن نلتزم بتأييد تمديد ولايتها حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

السيد ليهر (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، تهنئ جنوب أفريقيا وفد غواتيمالا على تولي رئاسة

مجلس الأمن للمرة الأولى على الإطلاق. ويسرنا للغاية أن نراكم، السيد كاباليروس، تترأسون جلسة اليوم.

ونشكر الممثل الخاص للأمين العام على إحاطته الإعلامية وعلى التقرير عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي خلال الأشهر الستة الماضية (S/2012/678).

تواصل هايتي إحراز تقدم ملحوظ منذ خروجها من الصراع والزلزال المدمر الذي وقع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. ومما يثلج الصدر أن نلاحظ تحقق عدد من الإنجازات السياسية الهامة خلال الفترة المشمولة بالتقرير الحالي. وهذه التطورات تبشر بالخير لتعزيز الحكم ومؤسسات سيادة القانون. ومن المثير للإعجاب على نحو خاص أن النساء يشغلن سبعة مناصب في مجلس الوزراء الذي يضم ٢٢ وزيرا. فهايتي تقدم مثالا ممتازا، وبطريقة عملية جدا، لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن دور المرأة في السلام والأمن.

وهذه الإنجازات هامة في سياق التحديات الكثيرة التي لا تزال هايتي تواجهها. ومن المهم أن ندعم هايتي في توطيد المكاسب التي تحققت، لا سيما في تعزيز مؤسساتها.

لا يزال وفدي يشعر بالقلق إزاء التحديات التي تحول دون تشكيل مجلس انتخابي دائم، لا سيما أن هذا يتسبب في تأخير إجراء الانتخابات التشريعية والبلدية والمحلية التي طال انتظارها. لذلك من المُلِح أن ينخرط أصحاب المصالح في حوار حقيقي بغية التصدي للتحدي الراهن وذلك بتشكيل مجلس انتخابي دائم بصورة كاملة لإجراء الانتخابات في أسرع وقت ممكن.

ونرحب بالاستقرار النسبي الذي يسود الحالة الأمنية في هايتي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونلاحظ مع الارتياح أن السلطات الهايتية، بدعم من البعثة من خلال عمليتها شروق الشمس قد أنهت الأنشطة غير الشرعية للأعضاء السابقين في القوات المسلحة الهايتية والمجندين الشبان الذين احتلوا بصورة غير شرعية عددا من المواقع في جميع أرجاء البلاد.

إن تعزيز قوة الشرطة الوطنية الهايتية وبناء القدرات لديها مسألة في غاية الأهمية لضمان الاستقرار في هايتي وإرساء أساس متين للانسحاب التدريجي للبعثة ومن ثم الانسحاب الأوسع لها. لذلك، يؤيد وفدي الجهود التي تقوم بها البعثة والحكومة لزيادة عملية تجنيد وتدريب أفراد الشرطة وتعزيز قدرة مؤسسات سيادة القانون.

إن حكومة هايتي، شأنها شأن العديد من البلدان في العالم، تواجه التحدي المتمثل في الوفاء بالمطالب الاجتماعية والاقتصادية لشعبها. وهذه المطالب تلقي بضغط شديد على الحكومة التي يتعين عليها أن تتصدى لعواقب هذا الاحباط الذي تجلت مظاهره في الاضطراب الاجتماعي. فالارتفاع في مستوى البطالة، والنقص في تقديم الخدمات، والظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة كلها ستظل تشكل تهديدا لاستقرار الدولة كما شهدنا في الحوادث الأخيرة.

إن العلاقة بين الأمن والتنمية بوصفهما ركيزتين هامتين لضمان الاستقرار الساد بوضوح في البلد في الأجل الطويل تتجلى بوضوح في هايتي. وقد أشار مجلس الأمن السابق إلى المساهمات التي يقدمها حفظة السلام وبعثات حفظ السلام في المراحل الأولى من بناء السلام، بما في ذلك من خلال تهيئة بيئة تمكن من الانتعاش الاقتصادي وتقديم الخدمات الأساسية. لذلك، نؤيد تأييدا كاملا الأعمال التي تقوم بها البعثة، ولا سيما عنصر الهندسة فيها، في مساعدة الحكومة في تشييد المدارس والمستشفيات وتشييد الوحدات السكنية الجاهزة للمؤسسات القضائية وغير ذلك من مؤسسات الدولة. إن وجود هذه العناصر في عمل البعثة يؤدي إلى تهيئة الظروف من أجل إعادة الإعمار والانتعاش في الأجل الطويل ودعم فكرة حفظة السلام بوصفهم بناة سلام في مرحلة مبكرة.

ونقر بأن هايتي ما انفكت تواجه تحديات إنسانية كبيرة. إن عدد الأشخاص الذين ماتوا بسبب الكوليرا أو الذين أصيبوا بالمرض هذا العام يبعث على القلق. ونحض حكومة هايتي على تعزيز قدرتها الصحية والقدرة على الاستجابة بفعالية إلى وبائي الكوليرا والسل. ومن واجب المجتمع الدولي أيضا تقديم كل المساعدة الضرورية اللازمة للتصدي لتحدي الكوليرا.

ونرحب بقيام البعثة وفريق الأمم المتحدة القُطري بوضع إطار عمل استراتيجي للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦، وجعل أولويات ذلك الإطار متماشية مع خطة الحكومة الإنمائية الاستراتيجية. وبينما يعتبر تقديم الدعم الدولي الاستراتيجي أمرا بالغ الأهمية، نشدد على الحاجة إلى الملكية والقيادة الوطنية. بيد أننا نلاحظ مع القلق، أن أقل من ١٠ في المائة من المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي تُنفق من خلال الحكومة. ويجب علينا أن نتحاشى إنشاء هياكل موازية عن غير قصد يمكن أن تقوض حكومة هايتي. إن الملكية الوطنية جوهرية لضمان تلبية احتياجات السكان بفعالية. لذلك ترحب جنوب أفريقيا بإعلان الحكومة عن إنشاء آلية تنسيق جديدة للمساعدة تهدف إلى موائمة المساعدة الدولية مع الأولويات الوطنية.

وتتعهد جنوب أفريقيا بتقديم دعمها لتجديد ولاية البعثة ودعم اقتراح الأمين العام بشأن الانسحاب التدريجي للقدرات العسكرية والشرطية التابعة للبعثة. وينبغي أن يكون هذا الانسحاب بصورة تدريجية وأن يتم بالتشاور مع السلطات الهايتية، وأن يأخذ في الحسبان احتياجاتها وقدراتها المؤسسية. ونحض أيضا البعثة على أن تضبط انسحاب عنصر الهندسة لديها مع الاحتياجات في الميدان.

في الختام، قامت هايتي بخطوات واسعة هامة نحو السلام والاستقرار، والشهادة على هذا التقدم أن المنطقة الإقليمية التي تنتمي إليها عهدت إليها بتولي رئاسة الجماعة الكاريبية. ولكن لا تزال هناك تحديات ومن الحتمي أن يعمل أبناء هايتي بفضل الدعم المستدام من المجتمع الدولي مع بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي للتغلب على هذه العقبات.

السيد بارهام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف أن أراكم تترأسون هذه الجلسة يا سيادة الرئيس. أتقدم إليكم وإلى غواتيمالا بجزيل التهاني على تولي رئاسة مجلس الأمن للمرة الأولى. وأتقدم بوافر الشكر إلى الوفد الألماني على كل ما قام به خلال توليه رئاسة مجلس الأمن في الشهر الماضي. كذلك أتقدم بوافر الشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام على إحاطته الإعلامية وعلى كل ما قام به والعاملين معه في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لتنفيذ الولاية التي أوكلناها إليهم لدعم هايتي.

قبل سبعة شهور ناقش المجلس البعثة في أعقاب زيارتنا إلى هايتي، (أنظر S/PV.6732)، كان الجمود في النظام السياسي يفسد عملية صنع القرار بشأن جميع القضايا الرئيسية التي تسهم في تطور الدولة. وبعد سبعة شهور تم تحقيق عدة إنجازات سياسية كبيرة، بما في ذلك المصادقة على تعيين رئيس الوزراء وإنشاء المجلس الأعلى للقضاء. لقد أتيحت لهايتي الفرصة للبناء على هذا التقدم.

في أعقاب زيارتنا طالبنا بالتخطيط للبعثة لكي يتسنى، عندما تسمح الظروف الميدانية، البدء بالانسحاب التدريجي. والآن نرى إشارات مؤداها أن تلك الظروف آخذة في التحسن. فعلى سبيل المثال، حققت البعثة والشرطة الوطنية الهايتية خاتمة سلمية لمظاهرة كانت تنطوي على إثارة الفوضى وقام بها أعضاء سابقون في الجيش الهايتي. وقد تم تسليم الأمن من البعثة إلى الشرطة الوطنية الهايتية في مخيمات الأشخاص المشردين داخليا. وفي كل أربع من عشر مناطق تقع المسؤولية الآن عن الأمن على عاتق وحدات الشرطة التابعة للبعثة بدلا من أن تقع على عاتق قواتها. ومن المهم أن نلاحظ هذه النجاحات.

نؤيد مقترحات الأمين العام لتخفيض الموظفين العسكريين المنشورين في البعثة، غير أنه ليس في صالح أحد أن تغادر البعثة قبل تتمكن السلطات الهايتية من الحفاظ على الأمن الذي أرست دعائمه البعثة. والآن وأكثر من أي وقت مضى، من الحيوي أن تقوم البعثة بالتخطيط اللازم لذلك لكي يتم الانسحاب التدريجي من دون أن تتعرض للخطر المكاسب الأمنية التي حققتها البعثة بشق الأنفس.

ولا بد من أن يتم ترتيب أولويات عمل البعثة بعناية. وبناء قدرة الشرطة الوطنية الهايتية، على الصعيدين العملياتي والمؤسسي، ينبغي أن يكون الأولوية العليا للبعثة. وأشدد على أننا نعتقد بأن هذا لا ينبغي أن يكون أولوية عليا فحسب، بل أولوية عليا للبعثة.

ويتعين على الشرطة الوطنية الهايتية أن تفي بالمعايير الملائمة لحقوق الإنسان إذا ما أرادت أن تكسب ثقة الشعب الهايتي. فالرقابة الفعالة والشفافية وعدم التسامح إطلاقا مع الفساد كلها ستكون هامة. وينبغي لأفراد الشرطة أن يتوقعوا دعم جميع الأحزاب السياسية لهم وأن يتوقعوا دفع مرتبات معقولة لهم وفي الوقت المحدد. إن بناء القدرات في قطاع العدالة على صعيد المناطق وعلى الصعيد المؤسسي هام أيضا لإتمام هذا العمل.

وما من هذه المهام يقتصر تنفيذها على البعثة. فالوضوح لازم فيما بين جميع الجهات الفاعلة المعنية من حيث ما تحتاج إليه الشرطة الوطنية الهايتية وعلى نطاق أوسع ما يحتاج إليه نظام العدالة من بناء القدرات، وما هي المعايير والجدول الزمني التي سيتعين وضعها لتحقيق هذا.

وما دام عدم اليقين السياسي العنصر الذي من المرجح أن يقتدح شرارة عدم الاستقرار، لا بد من أن يستمر العمل لدعم الاستقرار السياسي بوصفه أولوية. وينبغي للبعثة أن تدعم الانتخابات المخطط لها في نهاية العام. وتعيين مجلس انتخابي دائم يعتبر خطوة هامة للغاية، ويتعين تحقيقها بسرعة إذا ما أريد إجراء انتخابات مجلس الشيوخ الجزئي والانتخابات المحلية حسب الموعد المقرر. ومن الحيوي أن يتمكن المجلس من العمل بصورة مستقلة وأن يتوفر له التمويل اللازم للقيام بذلك.

ومهما يكن من أمر، فإن وضع الأولويات اللازمة يعني لا محالة تقليص بعض الأعمال. ويركز الآن تقرير الفريق الاستشاري المخصص لهايتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على أهمية دعم إنمائي متين ومتماسك وتعبئة أصحاب المصالح الهايتيين، فضلا عن النقل المرحلي للمهام من البعثة إلى الجهات الفاعلة الأخرى. ونقر بأنه ينبغي للبعثة أن تسلم المهام إلى الجهات الفاعلة الأخرى، بما في ذلك فريق الأمم المتحدة القُطري حيث لديه ميزة مماثلة في القيام بالمهام. وكلما أمكن، ينبغي تسليمها للجهات الفاعلة الوطنية. وعندما لا يكون بالإمكان ذلك، يتعين على جميع عناصر منظومة الأمم المتحدة العمل معا لبناء القدرة الوطنية. وينبغي للبعثة أن تعتمد أكفأ تشكيل ممكن. ويجب الاستفادة من الدروس المستقاة من بعثات أخرى. وينبغي أن تأخذ القرارات في الحسبان الاختلافات بين المناطق الجغرافية والتقدم المتفاوت بين القطاعات.

تعتقد المملكة المتحدة أن من الجوهري لحفظة السلام أن يتحلوا بأعلى معايير العمل في جميع الأوقات. ونؤيد بقوة سياسة الأمين العام بشأن عدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، ونحض على اتباع نهج صارم وشفاف في جميع هذه الادعاءات.

في الختام، لقد حققت البعثة بعض النتائج المشجعة على مر الشهور الـ ١٢ الماضية. ونتطلع قدما إلى الجهود اللازمة الآن للتركيز على استخدام بيئة مواتية على نحو أكثر يمكن في ظلها العمل على أداء المهام الجوهرية.

ولا بد أن تشرك بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي أطرافا فاعلة أخرى لاقتسام أعباء العمل عند الاقتضاء. وينبغي لبعثة الأمم المتحدة أن تتوقف عن أداء الأنشطة التي تتمتع أطراف أخرى بقدرة أفضل على الاضطلاع بها.

السيد زوكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نشارك الوفود الأخرى تقديم التهنئة إليكم، سيدي، والى وفد غواتيمالا على توليكم رئاسة المجلس للمرة الأولى، وان نتمنى لكم كل النجاح في مهامكم المقبلة.

ونشعر بالامتنان للممثل الخاص للأمين العام، السيد فرنانديز، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها بشأن الحالة في هايتي. وقد اطلعنا باهتمام على تقرير الأمين العام الأخير (S/2012/678) عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، ونحن نتفق مع الاستنتاجات الواردة في التقرير.

ومن سوء الطالع انه بالرغم من التقدم المحرز على الجبهة السياسية، لا تزال الحالة في هايتي بالغة الصعوبة. ولا تزال العملية السياسية هشة. ولا يحظى المجلس الانتخابي الدائم بتأييد واسع، ولم تقر جميع الأطراف شرعية التعديلات التي ادخلها الرئيس على الدستور. وتلك هي الخلفية التي ستجرى إزاءها الانتخابات المعقدة في البرلمان وفي الهيئات الحكومية المحلية.

ويستمر تدهور الحالة الإنسانية وثمة بعض القلاقل الاجتماعية بسبب عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وازدياد النشاط الإجرامي وعجز الشرطة الوطنية عن تحمل المسؤولية عن توفير الأمن الداخلي. ولا تزال الحالة الإنسانية صعبة.

ولا شك أن بعثة الأمم المتحدة تضطلع بدور هام في تحقيق الاستقرار، ووفقا لذلك، نحن نرى أن مسألة تخفيض قوام البعثة يجب معالجتها بتأن خاص، مع مراعاة النتائج المحتملة. ونؤيد اقتراح الأمين العام الذي مفاده انه ينبغي تنفيذ إعادة تشكيل البعثة على أساس الأهداف المتفق عليها مع حكومة هايتي، وهي أهداف واضحة ويمكن بلوغها خلال الأعوام الأربعة أو الخمسة المقبلة.

وعلاوة على ذلك، نرى أن ينبغي إعفاء البعثة بصورة تدريجية من المهام التي أوكلت إليها بعد وقوع الزلزال، وهي تشمل مجموعة واسعة من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن تشارك صناديق الأمم المتحدة وبرامجها بصورة فعالة في إعادة بناء البلد، إلى جانب آلية الأمم المتحدة لبناء السلام والدعم المقدم من المانحين.

وعلى حكومة هايتي أن تضطلع بدور رائد في أداء المهام الجوهرية في البلد، وفي المقام الأول، على الجبهتين الاقتصادية والإنسانية. وتتحمل الحكومة مسؤولية خاصة عن الاستخدام الفعال للمعونة الدولية ويجب عليها أن تشارك بفعالية في تنسيق هذه المعونة.

وإحدى المهام الكبيرة التي تواجه الحكومة في هذه المرحلة هي تعزيز قدرات الشرطة. وإذا لم يتم تعزيز سيادة القانون ولم تتمكن القوات الوطنية من ضمان توفير الأمن، سيكون من العسير الكلام عن تحقيق الاستقرار الحقيقي للحالة في هايتي. وفي ذلك الصدد، ننوه بالإسهام الذي قدمته بعثة الأمم المتحدة في تحقيق تلك الغايات.

لقد كانت المعونة الدولية التي قدمت إلى هايتي تحت إشراف الأمم المتحدة إبداء غير مسبوق للتضامن في حجمها ونطاقها. وبدون شك، ينبغي مواصلة الجهود الرامية إلى تقديم المعونة الشاملة، بما في ذلك تعزيز مؤسسات الدولة، بغية ضمان تمكن شعب هايتي بصورة مستقلة من تسوية المسائل المتصلة بتحقيق الأمن وإعادة الإعمار والتنمية المستدامة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن اذكر جميع المتكلمين بان يحصروا بياناتهم في ما لا يزيد على أربع دقائق من أجل تمكين المجلس من أداء عمله على وجه السرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة توزيع النصوص المكتوبة والإدلاء ببيان موجز عند الكلام في قاعة المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل هايتي.

السيد كازو (هايتي) (تكلم بالفرنسية): إن وفد بلدي يهنئكم، سيدي، على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر ويتمنى لكم كل النجاح. كما نود أن نعرب عن امتناننا على عرض تقرير الأمين العام (S/2012/678) بشأن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. ونود أيضا أن نشكر أعضاء المجلس والأمانة العامة على الإسهامات التي قدموها.

ويود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة ليشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد ماريانو فرنانديز، والمبعوث الخاص، السيد وليم ج. كلينتون، على تفانيهما، وان يشكر البلدان المساهمة بقوات على دعمها المستمر. وتمشيا مع ذلك، نود أيضا أن نشيد بالانفتاح والخبرة التي أظهرها الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، السيد إدموند موليه.

إن التقرير الذي قدم إلى أعضاء المجلس يركز على جوانب بارزة لأنشطة الحكومة التي تمثل أولويات لها، بالنظر إلى أنها تعتبر عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا غنى عنها لتحقيق استقرار البلد. والواقع أن رئيس الجمهورية، فخامة السيد ميتشل جوزيف مارتللي، عرض في إطار صيغة أولوياته الخمس، ركائز خطته الخمسية ألا وهي: البيئة والطاقة والتعليم وسيادة القانون والعمالة.

وكما أوضح التقرير، اتسمت الأشهر الستة الماضية بإحراز انجازات سياسة وقانونية واجتماعية-اقتصادية هامة ساعدت على تحقيق استقرار البلد. وفي أيار/مايو، وافق البرلمان على تعيين السيد لوران سلفادور لاموث رئيسا للوزراء.

وخلال الفترة نفسها، تمكنت الحكومة من نشر التعديلات الدستورية المصوبة واستكمال ترتيبات المحكمة العليا وإنشاء المجلس الأعلى للقضاء وتقديم أسماء ستة من تسعة أشخاص سيشكلون المجلس الانتخابي الدائم. الجدير بالذكر أن المجلس الأعلى للقضاء أنشئ بموجب القوانين التي اعتمدت في عام ٢٠٠٧ وهي تتماشى مع روح الدستور ونصه فيما يتعلق باستقلال القضاء.

ولا بد أن يكون المجلس الأعلى، على النحو الوارد في دستور هايتي، مؤلفا من تسعة أعضاء من الأجهزة التنفيذية والتشريعية والقضائية، بأعداد متساوية. ولكن نظرا لطابع الديمقراطية ذاته وغياب ١٠ من أعضاء مجلس الشيوخ لانتهاء فترة ولايتهم في ١٢ أيار/مايو، لا يزال البرلمان لم يعين ممثليه الثلاثة. ولتسوية الحالة، انخرطت الحكومة والبرلمان والأطراف المعنية الأخرى في حوار بين أبناء هايتي يرمي إلى تحقيق توافق للآراء.

وستشمل الإجراءات الأولية التي اتخذها المجلس الأعلى إجراء انتخابات تشريعية جزئية لملء مقاعد مجلس الشيوخ الستة الشاغرة منذ ٨ أيار/مايو. وتمضي قدما التحضيرات لكفالة نجاح الانتخابات المقبلة ومصداقيتها. وتشعر الحكومة بالامتنان للأمين العام على الوعد الوارد في تقريره بدعم الأمم المتحدة للعملية الانتخابية.

إن تعيين السيد غودسون أوريلوس في ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٢ مديرا عاما بالنيابة للشرطة الوطنية الهايتية، ليحل محل ماريو أندريسول، الذي انتهت ولايته، دليل واضح على عزم الحكومة على ضمان ألا تشهد الشرطة الوطنية فراغا مؤسسيا. وصادق مجلس الشيوخ على اختيار السيد أوريلوس، المدير السابق للشرطة القضائية.

ولا يزال وباء الكوليرا مصدر قلق أوليا للسكان ولجمهورية هايتي. وكما لاحظ الأمين العام، يقدر وزير الصحة العامة والسكان عدد الوفيات الناجمة من الكوليرا بأكثر من ٧ ٤٤٠ حالة. كما أن عدد الأشخاص المتأثرين بالكوليرا يثير القلق. ومن وقت بدء اندلاع الوباء، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وحتى تموز/يوليه ٢٠١٢، أبلغ عن ٥٨٠ ٩٤٧ إصابة. وخلال فترة الأشهر السبعة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ وحتى آب/أغسطس ٢٠١٢، أبلغ عن ٣٥٠ ٠٠٠ إصابة إضافية.

ومنذ اندلاع الوباء، اتخذت الحكومة، بمساعدة وكالات الأمم المتحدة العاملة في هايتي والعديد من البلدان الصديقة، تدابير شملت إنشاء ١٦ مركزا للعلاج، و ١٤٩ وحدة للعلاج، و ١٢٧٠ مركزا للإماهة الفموية. كما أن الحكومة كفلت توزيع المنتجات المكلورة إلى أكثر من ٢,٢ ملايين شخص.

وفي تشرين الأول/أكتوبر، ستعقد جمهورية هايتي والجمهورية الدومينيكية اجتماعا في الأمم المتحدة، بالمشاركة مع منظمة الصحة للبلدان الأمريكية ومنظمة الصحة العالمية، بشأن مسألة الكوليرا.

وبالرغم من التقدم المحرز في تقديم الدعم للحكومة بفضل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفريق الأمم المتحدة القطري، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به على الصعيد الإنساني لتحسين الظروف المعيشية لأكثر شرائح السكان ضعفا. فعلى سبيل المثال، بعد الزلزال الذي وقع في عام ٢٠١٠، كان أكثر من ٥,١ ملايين شخص يعيشون في الخيام؛ واليوم، يبلغ إجمالي هذا العدد ٤٠٠ ٠٠٠. ولكن مع أن العدد انخفض بمقدار الثلثين، ما زال يعيش في الخيام العديد من الأشخاص، بمن فيهم الأطفال والنساء والنساء الحوامل والمواليد والمسنون.

كما أن الحكومة تعمل بلا كلل لإيجاد الوظائف في جميع أنحاء البلد، لا سيما من خلال التدابير الرامية إلى اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي وإعادة تنشيط قطاع السياحة. وتعتز الحكومة بان تعلن الافتتاح المقبل لمجمع كاراكول الصناعي، الذي سينشئ ٦٠ ٠٠٠ وظيفة، وافتتاح المطار الدولي في كاب هايتيان.

إن الحكومة تشكر الأمين العام على اعترافه بالطابع العادل لجهودها الرامية إلى التعجيل بعملية التنمية في هايتي. وهي ممتنة له على تفهمه وذكره بوضوح أن الحكومة كانت تكافح تهديدا للنظام العام، فيما يتعلق بالحادث الذي بموجبه طردت الحكومة أفراد الجيش السابقين والأشخاص الذين زعموا أنهم من أفراد الجيش السابقين من المواقع التي احتلوها بصورة غير قانونية.

مما يشجع السلطات الهايتية، ما أشار إليه التقرير من قدرة الشرطة الوطنية على التدخل.

بخصوص جانب آخر، نود أن نؤكد أن الحكومة تسعى إلى فرض احترام قوانين البلد، بشكل أكبر يوما بعد يوم. ولا تدّعي أنها قد قامت بذلك، وبلغت درجة مرضية حتى الآن، ولكن يمكن أن تشيد بنفسها جراء أن الحالة تتحسن، بدلا من التدهور. ويعود ذلك في جانب منه إلى التدابير الحكومية الرامية إلى تعزيز المؤسسات العمومية، وتعزيز ثقافة سيادة القانون. إن الحكومة تصغي إلى الشعب ومصممة على عدم التوقف في منتصف الطريق، وعدم ادخار أي جهد من أجل التوصل إلى توافق آراء مع جميع أصحاب المصلحة في البلد، بغية دعم عملية تحقيق الاستقرار والتنمية.

وبينما لم تتم الاستجابة بعد لعدد من مطالب المجتمع، فإن ذلك لا يعود لغياب الإرادة السياسية، بل لغياب الوسائل بشكل مأساوي. ومع ذلك تسعى الحكومة للاستجابة تدريجيا للمطالب الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك ما يطلبه الجنود

السابقون وهم محقون في ذلك، من دفع تعويض إنهاء الخدمة لهم، ومطالبة الآباء بحياة أفضل لأطفالهم، ومطالبة الأشخاص الذين يعيشون في الخيام بمساكن آمنة ومأمونة.

لأن تقرير الأمين العام يقر بأن ”هايتي تركز مرة أخرى على أهداف استقرار وتنمية أطول أجلاً، وخطت خطوات مهمة من أجل تعزيز مؤسساتها السياسية ومؤسسات سيادة القانون“ (S/2012/678، الفقرة ٤٧) فإنه مشجع للغاية. ويعزز عزم حكومة بلدي على أن تبذل قصارى جهودها لتحقيق إعادة الإعمار وأهداف التنمية المستدامة الخاصة بالبلد.

وترحب الحكومة بخطة توطيد بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، التي يسلم بموجبها العنصر العسكري لهيكل الأمم المتحدة تدريجيا المهام إلى العنصر الشرطي، حتى يكون بوسع الشرطة الوطنية الهايتية، أن تحل محله والاضطلاع بنفسها بالمسؤولية الكاملة عن الأمن في البلد. وكما يوضح التقرير، تطبق تلك الخطة بالفعل في أربع مقاطعات في البلد. إن الحكومة ترحب مع الارتياح بتوصية الأمين العام المقدمة إلى مجلس الأمن التي تقضي بتخفيض قوام العنصرين العسكري والشرطي للبعثة، من ٧٣٤٠ إلى ٦٢٧٠ فردا، ومن ٣٢٤١ إلى ٢٦٠١ فرد تباعا، من الآن وحتى حزيران/يونيه ٢٠١٣. ويرمي ذلك التدبير أيضا إلى تركيز عنصر الشرطة أكثر على تدريب أفراد الشرطة الوطنية بدلا من الأنشطة التنفيذية، ويعترف بأن الشرطة الوطنية قد بلغت قدرا من النضوج فيما يخص العمل والتدخل.

وأخيراً، يود شعب وحكومة هايتي، شكر الأمين العام على الاعتراف بالتقدم الذي أحرز حتى الآن، فيما يخص الإعراب عن ثقته في إرادة قادة هايتي وقدرتهم على إعادة الدولة الأمة الهايتية وضمان التقدم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. ويمكن تحقيق ذلك فقط بمساعدة من الشركاء الهايتيين، في الشمال والجنوب، والهيئات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة البرازيل.

السيدة ريبيرو فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أهنئ غواتيمالا على توليها رئاسة مجلس الأمن للمرة الأولى، التي كما قيل من قبل هي رئاسة ميمونة. وأشكر أيضا السيد ماريانو فرنانديث أموناتيغوي، الممثل الخاص للأمين العام على عرضه وأعيد التأكيد على تقدير حكومتي لقيادته ودعمه المستمر للحوار السياسي وتعزيز الديمقراطية في هايتي.

(تكلمت بالإنكليزية)

والحقيقة أنه بوسعنا النظر الآن إلى الحالة في هايتي من منظور استراتيجي أكبر وأطول أجلا يشهد على التقدم المحرز حتى الآن. قبل عامين، كانت هايتي تواجه مخلفات مأساة مدمرة. ورغم استمرار التحدي المتمثل في التخفيف من محنة ٤٠٠ ٠٠٠ شخص لا يزالون يعيشون في الخيام، يجب ألا ننسى بأن ثمة ١,٥ مليون شخص في الشوارع بعد الزلزال. ويوضح ذلك بأنه قد جرى إحراز تقدم حقيقي. و أحرز تقدم فيما يخص إزالة الحطام. وأبانت هايتي وشركاؤها الدوليون بأنهم على أهبة الاستعداد عندما ضربت العاصفة الاستوائية إيزاك، وجرى إنقاذ أرواح.

للمرة الأولى، خلفت حكومة منتخبة ديمقراطيا من المعارضة، حكومة أخرى منتخبة ديمقراطيا. وقد تحسن أداء الشرطة الوطنية الهايتية. وأنشئت مؤسسات رئيسية معنية بسيادة القانون. لكننا نعلم بأن توطيد مكاسب الأمن والاستقرار هذه يظل يشكل تحديا. وسوف تتطلب معالجة ذلك التزاما مستمرا وقويا من جانب الهايتيين أنفسهم، إلى جانب دعمنا المستمر. كما سوف يتطلب ذلك أيضا أن تغتنم

الأطراف الفاعلة السياسية الهايتية جميع الفرص المتاحة من أجل الحوار والتفاهم.

إن هايتي توطد بالتدريج الأسس الديمقراطية لمجتمعها، بعد مواجهتها للعديد من المصاعب والكفاحات والشكوك. والقيادة النشطة للحكومة والمشاركة الشاملة للمؤسسات الهايتية مطلوبتان. إننا نشجع الإنشاء المبكر للمجلس الانتخابي الدائم، نتيجة لحل متفاوض عليه، وجاء في الوقت المناسب، ويحظى بدعم سياسي واسع.

وستشكل الانتخابات التشريعية والمحلية والبلدية الجزئية القادمة علامة بارزة هامة. وسترسل انتخابات ذات مصداقية تجري في الوقت المناسب إشارة قوية إلى المجتمع الدولي، والمستثمرين المحتملين، وقبل كل شيء، سكان هايتي. إننا نشيد بالقادة الهايتيين على مضيهم قدما بالإصلاحات، وإنشاء مؤسسات رئيسية معنية بسيادة القانون.

وأتاح تحسن الظروف في الميدان، إدخال تعديلات على البعثة. ويتعين أن يمضي الوجود العسكري الأخف جنبا إلى جنب مع تحمل المؤسسات الوطنية لمسؤوليات أكبر من أي وقت مضى، خصوصا الشرطة الوطنية الهايتية.

ومن المهم أيضا، مراعاة خطة توطيد البعثة لأولويات الحكومة، ويتعين أن تكون مملوكة حقا من قبل الهايتيين أنفسهم. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تقترن باستراتيجية متكاملة حقاً لأسرة الأمم المتحدة برمتها، دعما للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيزا لدولة هايتي. وهذه الإستراتيجية المتكاملة ضرورية لاستدامة الجهود الكبيرة التي بذلها الهايتيون في الماضي واستمرارها خلال السنوات المقبلة، بدعم قوي من جانب المجتمع الدولي.

.بما أن المؤسسات الهايتية تتعزز بشكل أكبر، من الضروري أن تساعد البعثة العملية، من خلال تقديم دعم لا غنى عنه لتمكينها من الاضطلاع بمسؤولياتها على نحو كاف. وبما أننا نضع إستراتيجية للتخفيض العسكري التدريجي والحذر والمخطط له و الذي سيجري حسب الظروف القائمة للبعثة، علينا ضمان تزويد البعثة بالأدوات الملائمة، بما في ذلك المشاريع السريعة الأثر و تلك المتعلقة بالحد من العنف في المجتمعات المحلية، والموارد الهندسية، بغية مواصلة المساعدة على ضمان توفير بيئة مستقرة مع تحقيق فوائد ملموسة للسكان.

تماشيا مع خطة توطيد البعثة، تتخذ البرازيل خطوات، بالتنسيق الوثيق مع إدارة عمليات حفظ السلام و البلدان الأخرى المساهمة بقوات، في اتجاه تحقيق الانسحاب الجزئي لإحدى الكتيبتين، اللتين نشرتا في إطار التعزيز الذي تلا الزلزال. إننا ننظر إلى ذلك بوصفه مقياسا لنجاح الجهود التي بذلتها هايتي والمجتمع الدولي. كما نعتبر ذلك أيضا تعبيرا عن ثقتنا المشتركة في التعزيز المستمر للشرطة الوطنية الهايتية. وسنضطلع بالتخفيض التدريجي في إطار الحوار الدائم مع الأمانة العامة.

ويتطلب الاستقرار الكامل في هايتي تحولات اقتصادية كبرى. ولا زالت ثمة حاجة ماسة إلى حد بعيد إلى إتاحة فرص العمل ومصادر لإدرار الدخل. ولن تكون مكاسب الاستقرار التي يسرت البعثة تحقيقها، مستدامة في غياب تحسن في حالة الأشخاص الأكثر فقراً والأكثر ضعفا. وهم يشكلون الأغلبية الساحقة من سكان هايتي.

أكدت البرازيل باستمرار على أهمية وضع إستراتيجية قوية وحسنة التنسيق، تحت القيادة الفعالة للحكومة الهايتية، بغية توليد النمو الاقتصادي والحد من الفقر. ونرحب بتحديد الرئيس مارتيلي لخمس أولويات إعادة هيكلة للبلد حتى عام ٢٠١٦، ودعمه للتعليم الأساسي الشامل في هايتي. كما نرحب ترحيبا حارا بوضع هيكل جديد لتنسيق المعونة، وقبل كل شيء، دور الحكومة الذي جرى تعزيزه، في هذه الآلية.

وتواصل البرازيل دعم إنشاء المحطة الكهرومائية 4C في مقاطعة أرتيبونيت. وقد تبرع سلاح المهندسين البرازيلي بمشروع التشييد للحكومة الهايتية. وسوف يؤدي استكماله إلى توليد فرص عمل وتوفير طاقة أرخص وأنظف، كما أنه سوف يفتح آفاقاً لمزيد من الاستثمار والتعاون. في موازاة ذلك، تفخر البرازيل بالإسهام في نظام الرعاية الصحية في هايتي من خلال تشييد أربع وحدات للرعاية الصحية في هايتي في إطار شراكة مع كوبا.

إن تضامن البرازيل مع إخواننا البرازيليين يعود لأمد طويل و متجذر و ثابت. سوف نواصل الوقوف إلى جانب هايتي في خضم مضاعفتها لجهودها، من أجل تحقيق استقرار سياسي مطرد ومؤسسات أقوى وشراكات أكثر فعالية في مجال التنمية. ونحن نرى تطورات مشجعة في جميع تلك المجالات. ويجعل تصميم وقوة الشعب الهايتي تفاؤلنا مبررا جدا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوروغواي.

السيد كانسيلا (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أن ابدأ بالترحيب بحضور السيد هارولد كابابيروس، وزير خارجية غواتيمالا، بيننا خلال هذا الصباح.

يشرفني أن أتكلم باسم مجموعة أصدقاء هايتي، التي تضم الأرجنتين والبرازيل وبيرو وشيلي وفرنسا وكندا والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية وبلدي، أوروغواي. وأود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، ووفد غواتيمالا على تنظيم هذا النقاش من أجل مناقشة التقرير الأخير للأمين العام (S/2012/678) بشأن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

ترحب مجموعة الأصدقاء بحضور السيد ماريانو فرنانديز أمونتاغي، الممثل الخاص للأمين العام لهايتي، وتشكره على إحاطته الإعلامية الوافية وعلى جهوده بوصفه أعلى ممثل للأمم المتحدة في هايتي.

ومجموعة الأصدقاء تقر بالإنجازات السياسية والمؤسسية الهامة التي تحققت في هايتي منذ التقرير السابق (S/2012/128)، ومنها تصديق البرلمان على تعيين رئيس وزراء جديد، وإنشاء مجلس أعلى للقضاء، ونشر التعديلات الدستورية التي تشمل، من بين أحكام أحرى، إنشاء مجلس انتخابي دائم، ومجلس دستوري، وتحديد حصة لتمثيل المرأة في الحكومة بنسبة ٣٠ في المائة.

وإنشاء المجلس الانتخابي الدائم في البلد يشكل معلماً رئيسياً آخر في عملية توطيد الديمقراطية في هايتي، وهي خطوة ضرورية من أجل إجراء الانتخابات التشريعية والبلدية والمحلية الجزئية، التي تأخرت عن موعدها المقرر، بطريقة شفافة ونزيهة وذات مصداقية. ومن شأن ذلك الإنجاز أن يعزز ديمقراطية هايتي.

وندعو جميع أصحاب الشأن السياسي في هايتي إلى مواصلة العمل بشكل تعاوني من أجل تقوية المؤسسات الديمقراطية وتعزيز سيادة القانون، وتلبية احتياجات شعب هايتي وتطلعاته في المقام الأول.

وتحيط مجموعة الأصدقاء علماً بأن الحالة الأمنية العامة في هايتي ظلت مستقرة نسبياً منذ التقرير السابق. وأتاح ذلك للبعثة مواصلة تقليص وجودها ما بعد الزلزال ومواءمة تشكيلها دون أن يؤثر ذلك على الأمن والاستقرار في هايتي. كما تحيط مجموعة الأصدقاء علماً بأن البعثة أعدت خطة تعتمد على تطور الظروف، وتعرب عن اهتمامها بالمتابعة الوثيقة لتنفيذ تلك الخطة وتحليل توصياتها.

وترحب مجموعة الأصدقاء بالتزام حكومة هايتي المستمر بتعزيز سيادة القانون وإحراز مزيد من التقدم في إصلاح القطاع

الأمني. وفي هذا الصدد، تود المجموعة أن تؤكد على الدور الهام للشرطة الوطنية في هايتي في تحقيق الأمن والاستقرار في البلد، إلى جانب التأكيد على أهمية استكمال العملية الجارية لتعزيز الشرطة الوطنية الهايتية وإصلاحها وإضفاء طابع المهنية عليها توطئة لتوليها المسؤولية الكاملة عن أمن هايتي. وفي هذا الصدد، تعرب مجموعة الأصدقاء عن ارتياحها لإعداد خطة تطوير الشرطة الوطنية الهايتية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، التي قدمتها بعثة الأمم المتحدة بالاشتراك مع الشرطة الوطنية الهايتية.

وتقر مجموعة أصدقاء هايتي بالدور المهم الذي تقوم به البعثة في ضمان الاستقرار والأمن في البلد، وتثني على البعثة لمواصلتها تقديم المساعدة لحكومة هايتي في كفالة بيئة آمنة ومستقرة.

وتعرب مجموعة الأصدقاء عن بالغ قلقها إزاء المزاعم بوجود حالات سوء سلوك جسيم من جانب بعض أفراد البعثة، الأمر الذي يؤثر سلباً على دعم العامة للبعثة وقد يقوض عملها. وتتوقع مجموعة الأصدقاء أن يلتزم جميع أفراد البعثة بأعلى مستويات السلوك، وتحث كل الجهات الفاعلة المعنية على تحمل مسؤولياتها بغية منع مثل هذه الحالات والتحقيق في المزاعم ومساءلة المسؤولين عنها.

وتقر المجموعة مع الارتياح بالتقدم الهام في تخفيض عدد النازحين في هايتي. ومع ذلك، تود أن تشدد على أن هايتي مازالت تواجه تحديات إنسانية كبيرة، لاسيما فيما يتصلل بالنساء والأطفال، بما في ذلك أكثر من ٠٠٠ ٣٩٠ نازح الذين مازالوا يعتمدون على المساعدة من أجل حصولهم على مقومات البقاء الأساسية، وتفشي وباء الكوليرا حالياً وشدة هشاشة البلد أمام الكوارث الطبيعية. وتلاحظ مجموعة الأصدقاء استمرار عمل حكومة هايتي وبعثة الأمم المتحدة وغيرهما في حماية المجموعات المستضعفة، غير أنها تحيط علماً مع القلق بالحاجة إلى تحسين استجابة قطاع العدالة الجنائية لحالات الاغتصاب والجرائم الجسيمة ضد الأطفال. ولذلك، ندعو بصورة ملحة إلى زيادة الجهود بغية منع العنف ضد النساء والأطفال والاستجابة للحالات من هذا القبيل.

وهذه التحديات تذكرنا بأهمية استمرار التعاون بين المجتمع الدولي وحكومة هايتي لتلبية احتياجات شعب هايتي. وفي هذا الصدد، تقر مجموعة الأصدقاء بجهود مجتمع المانحين وتدعوه إلى الوفاء بوعوده دون إبطاء. وترحب المجموعة بإنشاء آلية تنسيق المعونة التي طورتها حكومة هايتي خلفاً للجنة المؤقتة لإنعاش هايتي.

وترى مجموعة الأصدقاء أن ثمة ارتباط وثيق وتعاضد بين الأمن والتنمية والاستقرار. ولذلك، نؤكد على الحاجة لمعالجة البطالة وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية. وفي نفس الوقت، تؤكد المجموعة أنه لا يمكن أن يكون هناك استقرار حقيقي أو تنمية مستدامة في هايتي بدون تعزيز المؤسسات الديمقراطية ووجود عملية ديمقراطية ذات مصداقية. وفي هذا السياق، تؤكد المجموعة على أهمية تعزيز سيادة القانون من خلال تقوية المؤسسات الهايتية ومواصلة التأكيد على مسؤولية بعثة الأمم المتحدة عن دعم الدولة الهايتية في مجالات الحوكمة الرشيدة وتوسيع سلطة اتلدولة والنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، وفقاً لولايتها.

أخيراً، ونظراً للتحديات الكبيرة التي ما زالت هايتي تواجهها، والدعم الهام الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة، تؤكد مجموعة أصدقاء هايتي على ضرورة تمديد ولاية البعثة لمدة عام واحد لتمكينها من مواصلة الاضطلاع بمسؤولياتها وفقاً لإعادة التشكيل المقدمة من الأمين العام. وفي هذا الصدد، قدمت المجموعة لتوها مشروع قرار جديد بشأن ولاية البعثة وقدراتها لكي ينظر فيه مجلس الأمن.

وتود مجموعة أصدقاء هايتي أن تعرب عن دعمها وتقديرها لنساء البعثة ورجالها على تفانيهم وجهودهم التي لا تعرف الكلل دعماً لإنعاش هايتي واستقرارها. ونتمنى لشعب هايتي أياماً أكثر إشراقاً في المستقبل. ومجموعة الأصدقاء ملتزمة بتلك القضية وستواصل جهودها بالتأكيد لدعم تطلعاته من أجل تحسين رفاهيته، وستعمل مع البعثة الدائمة لهايتي والسلطات الهايتية تحقيقاً لتلك الغاية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد ريشينسكي (كندا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدا بتوجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، ولوفد غواتيمالا على تنظيم مناقشة اليوم بشأن هايتي. كما أهنئكم على توليكم رئاسة المجلس لأول مرة في تاريخ بلدكم.

(تكلم بالإسبانية)

نهنئ جميع الغواتيماليين.

(تكلم بالفرنسية)

ونشكر أيضا الممثل الخاص للأمين العام، ماريانو فرنانديث أموناتيغي، وزميلنا الممثل الدائم لهايتي، السفير كازو، على بيانيهما.

تأتي هذا المناقشة في نهاية فترة اتسمت بعدد من التطورات في هايتي، ونعتبر هذه التطورات بدايات إيجابية واضحة. وما اعتماد التعديلات الدستورية، وإنشاء المجلس الأعلى للقضاء، واعتماد خطة جديدة لتطوير الشرطة الوطنية الهايتية إلا بعض الأمثلة على ذلك. تلك خطوات في الاتجاه الصحيح اتخذتها حكومة هايتي. ونأمل أن تساعد في دعم المؤسسات الوليدة في هايتي، وتعزيز قوتها واستقلاليتها، وهذان عاملان أساسيان لضمان فعالية هذه المؤسسات.

بيد أن كندا لا تزال يساورها القلق إزاء حالة عدم اليقين التي تحيط بإجراء انتخابات مجلس الشيوخ والانتخابات المحلية. من شأن قيام مجلس انتخابي دائم، يتصف بالشرعية والمصداقية، بتنظيم الانتخابات أن يمنح الفرصة للحكومة الهايتية لتجدد تأكيد التزامها بالمبادئ الديمقراطية وإثبات احترامها لها.

(تكلم بالإنكليزية)

شراكة كندا مع هايتي مستمرة منذ عقود. واليوم، تتصدر تلك الشراكة انخراطنا في الأمريكتين، والغرض منها زيادة الفرص الاقتصادية، وتعزيز الأمن والمؤسسات، وإقامة علاقات طويلة الأجل. ومن الأهداف المحددة لمشاركتنا تعزيز مبادراتنا في مجال سيادة القانون وتهيئة الفرص الاقتصادية والتنمية المستدامة بصورة فعالة في هايتي، مع التصدي في الوقت نفسه للأسباب الكامنة وراء استمرار انعدام الأمن في البلاد.

منذ عام ٢٠٠٦، قدمت كندا لهايتي أكثر من بليون دولار من الدعم. لقد ساهمنا في أولويات التنمية الهايتية في مجموعة متنوعة من المجالات، مثل النمو الاقتصادي، والأمن الغذائي وصحة الأم والطفل، نتيجة لمبادرة موسكوكا الكندية المعنية بصحة الأم والمولود والطفل. وقدمت كندا أيضا مساعدات إنسانية كبيرة بعد الكوارث الطبيعية للتخفيف من المعاناة وتلبية الاحتياجات الفورية لجميع الهايتيين. وفي الواقع، تبرع فرادى الكنديين بسخاء مبلغ ٢٢٠ مليون دولار لجهود الإغاثة بعد الزلزال المدمر الذي وقع في ٢٠١٠، وقدمت حكومتنا مثل ذلك.

في أيلول/سبتمبر، أثارت البعثة التجارية الكندية إلى هايتي الكثير من الاهتمام والحماس بين المستثمرين الذين شاركوا فيها. ونعتبر ذلك تطورا إيجابيا، لأننا نؤمن إيمانا راسخا بأن القطاع الخاص يؤدي دورا أساسيا في مساعدة هايتي على

مواصلة جهودها في إعادة الإعمار. ونظراً لأهمية الحوكمة الرشيدة بالنسبة للمستثمرين، فإن الأمر الآن يعود إلى حكومة هايتي لتواصل جهودها الرامية إلى تعزيز سيادة القانون والقضاء على الفساد، مما يهيئ الظروف التي من شأنها أن تمكّن القطاع الخاص في هايتي والمستثمرين العالميين للاضطلاع بدورهما الرئيسي في الانتعاش الاقتصادي في هايتي.

(تكلم بالفرنسية)

تدعم كندا بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وتتطلع إلى اعتماد مشروع القرار الذي يجدد ولايتها قريباً. نحن سعداء بتوصيات الأمين العام، المقدمة في تقريره الأخير (S/2012/678)، والداعية إلى تجديد ولاية البعثة، والتركيز على تكييفها بحيث تعكس البيئة الأمنية المتغيرة في هايتي. لقد تحسنت الحالة الأمنية في السنوات القليلة الماضية، على الرغم من الزيادة الأخيرة في النشاط الإجرامي وقيام جماعات شبه العسكرية في الربيع الماضي باحتلال قواعد الجيش السابق. ونشيد بالتدخل الناجح للشرطة الوطنية الهايتية، التي تمكنت من إزاحة تلك الجماعات بدعم من البعثة.

أود أن أشيد ببعثة الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى تحسين الوضع الأمني في هايتي، غير أن الأهم من ذلك أن تصبح المؤسسات الأمنية الهايتية نفسها جاهزة لأداء دور أكبر في الدفاع عن حرية الهايتيين وأمنهم. تعتقد كندا أن الشرطة الوطنية الهايتية يجب أن تكون القوة الأمنية الرئيسية في هايتي. وجنبا إلى جنب مع غيرنا من الشركاء الدوليين، نواصل تقديم استثمارات ضخمة لتعزيز قوات الشرطة ضد القوات المناوئة. بيد أن السلطات الهايتية هي الجهات الفاعلة الرئيسية في ذلك الجهد. لذا فإن مما يسعدنا أن الحكومة الحالية قد اعتمدت الخطة الجديدة لتطوير الشرطة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦. ونأمل أن تبذل السلطات الهايتية قصارى جهدها لتنفيذها، وسنواصل رصد أدائها ما دامت كندا تنظر في استثماراتها في المستقبل.

في الختام، لا تزال هناك حاجة إلى إرادة سياسية ثابتة لإرساء سيادة قانون حقيقية في هايتي. وإلى جانب التقدم المحرز مؤخرا، يجب أن يلتزم قادة هايتي التزاماً فعلياً بإنجاز الإصلاحات التي سبق الوعد بها. يتوقع الرجال والنساء في هايتي حكومة تُحترم فيها المصلحة العامة، ويسودها حكم القانون، وتُصان فيها حقوق الإنسان، ويصبح فيها الاقتصاد أقوى من خلال خلق فرص العمل في جميع أنحاء البلاد، ومن خلال الرخاء الذي يتأتى بفضل التجارة والاستثمار. ولا يتوقع شركاء هايتي في كندا أقل من ذلك.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل شيلي.

السيد إراثوريث (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أرجو في البداية أن تتقبلوا، سيدي الرئيس، تهاني بلدي على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر. يؤيد وفد شيلي البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لأوروغواي بالنيابة عن مجموعة أصدقاء هايتي. كما يشكر الوفد الممثل الخاص للأمين العام، ماريانو فيرنانديث أموناتيغي، على إحاطته الإعلامية، ونحييه على قيادته المتمكنة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرارفي هايتي، ونشكر أيضاً الرجال والنساء الذين يعملون بالبعثة على أدائهم وتفانيهم. تجدد شيلي دعمها للبعثة ولعملية توطيدها.

ونكرر مرة أخرى التزام شيلي القوى والمستمر تجاه شعب هايتي وتنميته، وهو التزام لم تنقطع دلائله منذ عام ٢٠٠٤. ونشاطر استنتاجات تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة (S/2012/678). ونوافق على أن الوقت الحالي يوفر فرصة ثمينة للسلطات الهايتية لتحرز تقدماً في إعادة بناء بلدها وتعزيز مؤسساته.

يرى وفدي أن الالتزام الكامل بسيادة القانون يظل عاملاً أساسياً من عوامل الأمن والاستقرار والقدرة على الحكم

والتقدم الاقتصادي والاجتماعي في هايتي. ونأمل أن يتمكن الهايتيون من مواجهة التحديات في مجالات العدالة، وحقوق الإنسان، وإدارة السجون، والعنف الجنساني، وحماية الأطفال.

خلال الزيارة التي قام بها الفريق الاستشاري المخصص لهايتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى هايتي في أيار/مايو، تسنى لوفدي أن يشاهد على أرض الواقع تحسن الأوضاع في البلد. ومع ذلك، فإن شعب هايتي لا يزال يواجه تحديات خطيرة يتعين أن تتصدى لها المؤسسات الوطنية الهايتية، بدعم من المجتمع الدولي. من المؤكد أن الانخفاض في عدد الأشخاص المشردين داخليا يمثل تقدماً، لكننا نلاحظ أيضا التحديات الإنسانية العديدة التي لا تزال قائمة. في ذلك السياق، نرحب بالخطوات التي اتخذتها السلطات الهايتية، مثل تنفيذ خطتها الإستراتيجية للتنمية من أجل ربط الجهات المانحة الدولية بالاحتياجات المحلية، ووضع إطار جديد للتنسيق، مما سيؤدي إلى تحسين المساءلة بين الجهات المانحة والجهات المستفيدة من هذه المساعدة.

يحيط وفدي علماً بالتقدم المؤسسي الذي أحرزته السلطات الهايتية في تعزيز سيادة القانون، ويشيد به. بالإضافة إلى أداء حكومة جديدة اليمينَ الدستورية أمام البرلمان، وإنشاء المجلس الأعلى للقضاء، نلاحظ أيضا نشر تعديلات على الدستور الهايتي، وتأسيس المجلس الانتخابي الدائم، الذي نأمل أن يتمتع قريبا بعضويته الكاملة، والدعوة إلى إجراء انتخابات برلمانية وبلدية جزئية قبل نهاية عام ٢٠١٢.

وسيكون إجراء تلك الانتخابات انعكاسا واضحا للتفاعل الإيجابي المطلوب بين أفرع الحكومة الثلاثة. ولا غنى عن ذلك التفاعل للمحافظة على الاستقرار السياسي وتحقيق التنمية.

ومما يسعد شيلي التقدم المحرز في مجال الأمن والقيم والدور الهام الذي تقوم به البعثة في تحقيق الاستقرار في هايتي. وما تؤديه من عمل لدعم أنشطة الشرطة الوطنية الهايتية له أهمية بالغة. ومن المتوقع أن تتمكن الشرطة الوطنية الهايتية بالتدريج، في المدى المتوسط، من تسلم جميع المهام المرتبطة بالأمن وفقا لما حددته السلطات في خطة تطوير الشرطة الوطنية الهايتية في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦. ويرى وفدي من الضروري لحكومة هايتي أن تتقيد بتلك الخطة بدقة وأن تمتثل لعملية توظيف ضباط الشرطة وتدريبهم المنصوص عليها لكل عام حتى يتوافر لديها العدد الملائم من ضباط الشرطة في نهاية الفترة. وتحقيقا لهذا الغرض، نرى من الضروري أن يواصل المجتمع الدولي تقديم الدعم لتعزيز الشرطة الوطنية الهايتية. ومن هذا المنطلق، سوف تستمر شيلي في خطط التعاون الثنائي لتدريب الشرطة.

وتعرب شيلي عن تأييدها لاقتراح تعزيز البعثة المقدم من الأمين العام في تقريره وترجو أن يتم ذلك تدريجيا وعلى أساس من الأوضاع في الميدان. وسيواصل وفدي مراقبة تلك العملية.

والأمن والتنمية، كما قلنا في مناسبات سابقة في المجلس، مفهومان متكاملان، لا يمكن التعامل مع كل منهما بشكل منفصل. ولهذا السبب، نرى أن يعوّض عن التغييرات التي تطرأ على تكوين البعثة وحجمها بتعزيز تواجد العنصر الإنمائي من خلال وكالات الأمم المتحدة الموجودة في هايتي. وفي هذا الصدد، نؤيد تنفيذ الإطار الاستراتيجي المتكامل الجديد للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦، لأنه يقوي التنسيق بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري في هايتي، ويوائم بين أولوياتها استنادا إلى الخطة الاستراتيجية التي وضعتها الحكومة لتنمية هايتي.

ونعرب كذلك عن تقديرنا للإسهام الذي قامت به البعثة في التنمية من خلال المشاريع سريعة الأثر والبرامج الرامية إلى الحد من العنف المجتمعي. وتحقيقا لهذا الغرض، نرى أن الاستمرار في تلك البرامج أمر ضروري. وتلك المشاريع بالغة الأهمية لأنها تجعل في الإمكان أن تزيد ثقة السكان المحليين في البعثة، وخاصة في المناطق الحضرية التي تضعف فيها المؤسسات وتوجد فيها مشاكل اجتماعية اقتصادية قد تؤدي إلى قلاقل

اجتماعية. كما نرى من المهم أن تواصل البعثة اتخاذ التدابير لمكافحة وباء الكوليرا، بالاشتراك مع السلطات المحلية، ولتعزيز سياساتها الخاصة بعدم التسامح مطلقا تجاه حالات ارتكاب الاعتداء الجنسي وإساءة السلوك من قبل بعض أفرادها.

وترى حكومة شيلي أن من الضروري الاستمرار في التعاون مع تطوير القدرة المؤسسية في هايتي، وذلك في إطار مبدأ الإمساك الوطني بزمام الأمور. وستواصل شيلي دعمها لتلك العملية من خلال القنوات المتعددة الأطراف والثنائية. وأختتم كلمتي بالإعراب عن دعم وفدي لتمديد ولاية البعثة، على النحو الذي يوصي به الأمين العام في تقريره. ويحدونا الأمل في أن يقبل مجلس الأمن تلك التوصيات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحب السعادة السيد توماس ماير-هارتينغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد ماير - هارتينغ (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. ويؤيد هذا البيان كل من البلد المنضم لعضوية الاتحاد كرواتيا؛ والبلدان المرشحة لعضويته أيسلندا، والجبل الأسود، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وصربيا؛ وبلدا عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشيحهما ألبانيا، والبوسنة والهرسك؛ وكذلك جمهورية مولدوفا وجورجيا.

وبالنظر إلى أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها في ظل رئاسة غواتيمالا للمجلس، أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم يا سيدي الرئيس، وأن أرجو لكم كل التوفيق خلال هذا الشهر. كما أود أن أشكر الوفد الألماني والسفير فيتيغ على العمل الذي أنجز في ظل الرئاسة الألمانية لمجلس الأمن الشهر الماضي.

وسأغتنم هذه الفرصة لأتطرق إلى ثلاثة مواضيع ذات أولوية وهي: الحالة السياسية، والأمن ودور بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، والمعونة الإنمائية. ومن دواعي سرورنا أنه تحقق استقرار نسبي للسياق السياسي في هايتي منذ تعيين رئيس جديد للوزراء، هو السيد لوران سلفادور لاموت، في أيار/مايو ٢٠١٢ وتأليف حكومة جديدة.

ويسرنا كذلك ما تحقق من تقدم هام في دفع عجلة الإصلاحات الديمقراطية قدما للأمام، ولا سيما مع بدء نفاذ بعض التعديلات التي أدخلت على دستور عام ١٩٨٧، وإنشاء مجلس أعلى للقضاء وإنشاء مجلس انتخابي دائم، وإن كان ذلك ما زال قيد التنفيذ.

ونهيب بالحكومة الهايتية أن تستمر في السير على هذا الطريق، وخاصة بعد إجراء الانتخابات القادمة. ومن المهم أن تزال في أسرع وقت ممكن العوائق التي تحول إلى الآن دون التنفيذ الكامل لإقامة المجلس الانتخابي الدائم. فالسياق السياسي المتسم بالاستقرار واستتباب الحالة الأمنية شرطان مسبقان لدعم عملية إعادة الإعمار والانتعاش الاقتصادي. ويواصل الاتحاد الأوروبي، في عمله على تعزيز التنمية، تقديم دعمه المالي ومساعدته التقنية للنهوض بالقدرات الإدارية، بما في ذلك قدرة الدولة على تعزيز حقوق الإنسان واحترامها، فضلا عن دفع عجلة الإصلاحات المرتبطة بالحوكمة والأمن وتعزيز النظام الديمقراطي. وتمثل تهيئة الأوضاع المشجعة للاستثمار الأجنبي إحدى أولويات الحكومة الهايتية وستكون إحدى المسائل الأخرى التي يتعين التعامل معها.

وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزته السلطات الهايتية، ضمن جملة أمور، في تعزيز قدرة الشرطة الوطنية الهايتية، نلاحظ أن وجود البعثة ما زال بالغ الأهمية في ضمان أمن البلد واستقراره. ويرحب الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء باقتراحي الأمين العام تمديد ولاية البعثة وإعادة تشكيلها وسحبها

بالتدريج على أساس نقاط مرجعية لتحقيق الاستقرار. وفي ذلك تحد صعب وطموح ولكنه في رأينا ممكن التحقيق.

ويجب أن يجري الانسحاب جنبا إلى جنب مع تعزيز الشرطة الوطنية الهايتية. كما أن الأمر يتعلق أيضا بتعزيز مؤسسات الدولة الهايتية، التي لا بد لها من الاضطلاع بالواجبات المدنية التي كانت تشكل جزءا من ولاية البعثة حتى الآن، ولا سيما تنظيم العملية الانتخابية وتمويلها. ويضع الاتحاد الأوروبي حاليا تصورا لإمكانية تنفيذ بعض التدابير لدعم إصلاح القطاع الأمني في هايتي، مع الإشارة بصفة خاصة إلى الشرطة الوطنية الهايتية. ومن المجالات التي يمكن للاتحاد الأوروبي أن يقدم فيها المساعدة، فضلا عن ذلك، ما أوصت به الإدارة الهايتية من وضع نظام متكامل لإدارة الحدود لكل من الحدود الداخلية والخارجية.

وخلال الأشهر الـ ١٢ الماضية، قدم الاتحاد الأوروبي الدعم لهايتي في عمليتها طويلة الأجل لإعادة البناء والتنمية. وفي هذا الصدد، تم بالفعل صرف نسبة ٨٥ في المائة من المبلغ المتعهد به في مؤتمر المانحين الدوليين، المعقود في نيويورك في عام ٢٠١٠، وهو ٥٢٢ مليون يورو. وفيما يتعلق بمعدل الصرف، نرجو أن تتزايد سرعة الإنفاق خلال السنة المقبلة، مما يمكننا من الوفاء قبل نهاية عام ٢٠١٣ بالالتزام الذي قطعناه في نيويورك. وأخيرا، نرحب بالجهود التي تبذلها الحكومة الهايتية لتطبيق آلية جديدة لتنسيق المعونات، ونؤكد مجددا استعدادنا للمشاركة في هذا المسعى. ونرجو أن تكون أداة تسهم في النهوض بفعالية إدارة المعونة وشفافيتها. كما نعرب عن سرورنا بالتقدم المحرز في تنفيذ الإطار الاستراتيجي للتنمية للفترة ٢٠١٣–٢٠١٥.

وختاما، تشكل توصيات الأمين العام جزءا من عملية توطيد دعائم الأمن والديمقراطية واستقرارهما في هايتي. ومن شأن التسليم التدريجي لواجبات البعثة أن يسهم في تلك العملية.

وما زال الاتحاد الأوروبي ملتزماً تماماً ودوله الأعضاء بتزويد السلطات الهايتية بالدعم الذي تحتاجه لتحقيق هذا الهدف. وغني عن البيان أيضا أن الممثل الخاص للأمين العام يمكنه كذلك الاعتماد على تعاوننا الكامل، ونحن نشكره على العمل الذي أنجزه.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

السيد رومان – موري (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود أولاً أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي غواتيمالا رئاسة مجلس الأمن للمرة الأولى في تاريخها، وكذلك على مبادرتكم الى عقد هذه المناقشة بشأن الحالة في هايتي. إن ترؤس غواتيمالا لهذا النقاش يبيّن التزامها الثابت بالحالة في هايتي، وهي المسألة الوحيدة في المنطقة على جدول أعمال المجلس. ونرحب أيضا بحضور الممثل الخاص للأمين العام في هايتي، السيد ماريانو فرنانديز أموناتيغوي.

إن أمن هايتي واستقرارها وتنميتها وتعزيزها امور تكتسي أهمية خاصة لبيرو. لهذا السبب، يؤدي بلدي دورا نشطا في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي منذ عام ٢٠٠٤، مع وجود وحدة عسكرية له هناك تتألف مما يزيد على ٣٠٠ جندي، فضلا عن الضباط العسكريين الموجودين في مقر البعثة. وتشارك بيرو أيضا في مجموعة أصدقاء هايتي، والفريق الاستشاري المخصص المعني بهايتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجموعة أصدقاء هايتي من منظمة الدول الأمريكية، وآلية التنسيق السياسي المعنية بهايتي التابعة لأمريكا اللاتينية.

وبيرو مقتنعة بأنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة على مر الزمن دون وجود مؤسسات

راسخة تعمل على تعزيز واستدامة هذه التنمية. ونؤكد مجدداً صحة مبدأ الملكية الوطنية الذي تقود حكومة هايتي بموجبه عملية إعادة بناء بنيتها التحتية وتدعيم مؤسساتها الوطنية، وتعزيز سيادة القانون والديمقراطية وبناء القدرات. وفي هذا الصدد، نعتقد أن عمل البعثة لا يزال ضروريا لتزويد السلطات الهايتية بالأمن والدعم اللازمين لتيسير هذه العملية، وفقا لاستراتيجيتها المتبعة وأولوياتها الوطنية.

وفي هذا السياق، يود وفدي أن يسترعي انتباه المجلس إلى جانبين من تقرير الأمين العام (S/2012/678) تعتبرهما بيرو أن لهما اهمية رئيسية: الأول له علاقة بالحاجة إلى مواصلة تقديم الدعم للسلطات الهايتية في إنشاء وتعزيز المؤسسات العامة الراسخة، التي ستمكن البلد من التصدي بفعالية لمشاكل الأمن والتنمية التي تواجهه؛ والثاني له علاقة بوضع خطة لإعادة تشكيل وتعزيز البعثة، استناداً إلى الظروف الجديدة في هايتي والاحتياجات الحالية للشعب الهايتي.

وكما ذكر متكلمون سابقون، فإن التقدم الذي أحرزته حكومة هايتي في تعزيز مؤسساتها الديمقراطية وسيادة القانون يدعو الى التشجيع. وفي هذا الصدد، بعض المعايير الهامة هي تصديق البرلمان على اختيار لورين لاموثي رئيسا للوزراء، وإنشاء المجلس الأعلى للسلطة القضائية، ونشر التعديلات الدستورية التي تحدد، في جملة أمور، حصة لا تقل عن ٣٠ في المائة، لتمثيل المرأة في الحكومة. ونحن نرحب بهذا التطور.

واعترافاً بالروح الديمقراطية للشعب الهايتي، ندعو جميع القوى السياسية في هايتي الى المساعدة على إنشاء المجلس الانتخابي الدائم بسرعة، وهو الهيئة المسؤولة عن كفالة تطبيق الإجراءات الانتخابية المقبلة بطريقة شفافة وديمقراطية ودون عوائق. وأود هنا أن أسلط الضوء على أهمية الدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة في مجال المساعدة الانتخابية.

والتقدم الذي حققته بعثة الامم المتحدة في المساعدة على تحقيق الاستقرار في هايتي خلال السنوات القليلة الماضية يجعل من الممكن لنا أن نفكر في المستقبل بتفاؤل. ونعتقد أن الوقت قد حان للبدء بعملية تدريجية ومنتظمة للانتقال إلى المرحلة الثانية من تعاون المنظمة مع هايتي. وفي هذا الصدد، نتفق مع الأمين العام بشأن أهمية وضع خطة لإعادة هيكلة وإعادة تشكيل البعثة، مع الاعتراف بالتقدم الذي تم إحرازه في مجال تحقيق الاستقرار. وفي سبيل ذلك، نعتقد أنه ينبغي أن يكون هناك المزيد من التنسيق الافضل بين البعثة وشتى وكالات وبرامج الأمم المتحدة التي لها وجود على أرض الواقع. كما ندعو مختلف وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة الى توجيه تعاونها مع هايتي من خلال الآلية الجديدة لتنسيق المعونة التي وافقت الحكومة عليها مؤخرا.

وأود أن أنوّه بالتقدم الذي تم إحرازه في مأسسة وتعزيز الشرطة الوطنية الهايتية، الأمر الذي أدى إلى تأديتها دوراً رئيسياً في توفير الحماية والأمن لمواطنيها، كما يتضح من نقل المهام الأمنية في أربع مناطق في البلد إلى الشرطة مؤخرا. ونرحب بالخطة الإنمائية الخمسية المعنية بالشرطة الوطنية الهايتية للأعوام ٢٠١٢-٢٠١٦، التي ستمكن الشرطة الهايتية من توظيف افراد الشرطة الذين يلزمونها للحفاظ على النظام العام والأمن في جميع أنحاء البلد في المستقبل القريب، ومن إنشاء مؤسسة متينة ترتكز على النهوض بتعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

وتناشد بيرو المجتمع الدولي التركيز على مسألة الغذاء والمشاكل الصحية للشعب الهايتي. وتحسين الاستقرار المذكور آنفا يجب أن يقترن بتحسينات في الرعاية الصحية والتغذية السليمة للشعب هايتي، وينبغي للوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة أن تولي اهتماما خاصا بتلبية تلك الاحتياجات.

والانجازات الهامة التي تحققت حتى الآن ينبغي ألاّ تعطينا انطباعا خاطئا بأن العمل في هايتي قد انتهى، أو حتى اقتربنا من نهايته. لقد علمتنا التجربة العواقب الوخيمة التي تترتب على ذلك في بعض البلدان عندما تقرر منظمتنا سحب وجودها على أرض الواقع في وقت مبكر جداً، ونحن على ثقة بأننا لن نكرر الخطأ نفسه هذه المرة. لهذا السبب يتساءل وفدي عما ستصبح عليه استمرارية العمل الهام الذي نقوم به معاً عندما تنتهي ولاية الممثل الخاص للأمين العام، فرنانديز أموناتيغوي، الذي قام بعمل جدير بالثناء حقاً. ونحن على ثقة من أن الأمين العام بان كي - مون سوف يستجيب في الوقت المناسب وبطريقة فعالة لهذه المسألة الهامة.

أخيراً، يرى وفدي أن عمل الامم المتحدة بشكل عام وبعثة الأمم المتحدة بشكل خاص في هايتي أبعد ما يكون من نهايته. لهذا السبب، نحن على ثقة بأن مجلس الأمن سوف يجدد ولاية البعثة، وسوف يواصل تقديم الدعم على الدوام لبناء وتعزيز المؤسسات الوطنية القوية مع تحقيق الهدف المتمثل في توطيد سيادة القانون، فضلا عن تقليص الفجوة بين ضعف القدرات المؤسسية ونقص الموارد البشرية والمادية، التي يمكن أن تترك آثاراً كارثية على عملية الانتعاش واعادة الاعمار الحالية، لاسيما الحكم والامن والتنمية في هايتي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد كوداما (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديري لمعالي السيد هارولد كاباليروس، وزير الخارجية في جمهورية غواتيمالا، على ترؤس هذه المناقشة. كما أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام في هايتي، السيد ماريانو فرنانديز أموناتيغوي، على احاطته الاعلامية الشاملة هذا الصباح. وأود أن أشيد بالرجال والنساء التابعين لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي على التزامهم والثبات الذي أظهروه في ظل ظروف صعبة. وأرحب بتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، الصادر في ٣١ آب/أغسطس (S/2012/678). وحسبما ذكر التقرير، أظهر أفراد البعثة تفانيهم والتزامهم المتواصلين بدعم الانتعاش والاستقرار في هايتي، ونحن نثني عليهم لذلك وللنتائج الملموسة التي تحققت. وبناء على الحالة في هايتي، نرحب بحقيقة أن بعثة الأمم المتحدة تعيد تركيز جهودها على تحقيق الاستقرار والتنمية لأجل طويل.

وينوه المجتمع الدولي ويرحب بالتقدم الذي تم إحرازه في انتعاش هايتي.

منذ وقوع الزلزال في عام ٢٠١٠، أزيلت أكثر من ١٠ ملايين متر مكعب من الركام وانخفض عدد المشردين داخليا بأكثر من ٧٥ في المائة. وكما يشير تقرير الأمين العام، تستوجب خطط إعادة تشكيل وتوطيد بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي إعادة النظر.

والآن وبعد مضي أكثر من سنتين ونصف السنة على وقوع الزلزال المهلك، تظل ضرورة وأهمية البعثة كبيرة لكن احتياجات الشعب في هايتي تغيرت. حققت هايتي تقدما ملحوظا منذ أن تعهدت اليابان بتوفير ١٠٠ مليون دولار للإغاثة في حالات الطوارئ وإعادة الإعمار في هايتي في عام ٢٠١٠. وقد دفعت اليابان بالفعل مبلغ يتجاوز تعهدها الأصلي.

وإقرارا بذلك التقدم على ارض الواقع، قررت حكومة اليابان في تموز/يوليو أنها ستبدأ مرحلة الإنهاء من عمليات الوحدة الهندسية من القوات البرية التابعة للقوة اليابانية للدفاع عن النفس في هايتي، وذلك بهدف مغادرتها النهائية لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وبينما تدخل هايتي الآن مرحلة إعادة الإعمار، نعتقد أن البلد قد بلغ مرحلة قل احتياجه فيها إلى أعمال وحدة قوات الدفاع عن النفس.

بلغ عدد الأفراد الذين خدموا في الوحدة اليابانية منذ بدايتها ٢٢٠٠ تقريبا. حققت الوحدة مساهمات في إنعاش هايتي من خلال مجموعة متنوعة من الجهود، مثل إزالة الأنقاض، وهدم المباني المتضررة، وإصلاح المرافق في مخيمات المشردين داخليا، وإصلاح الطرق، وتشييد مرافق الأيتام وتوزيع المياه استجابة لتفشي وباء الكوليرا.

وعلى الرغم من التقدم المحرز على درب الانتعاش، فمن المؤكد أن هايتي ستظل ملزمة بتحسين خدمات البنية التحتية الأساسية فيما يتعلق بالطرق والكهرباء والمياه الصالحة للشرب، فضلا عن الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك الحصول على التعليم والدواء. وثمة مستويات عالية أيضا من البطالة والانحراف. لا تزال هناك تحديات كثيرة أمام هايتي فيما يتعلق بالانتعاش وإعادة الإعمار والتنمية. وستظل ثمة حاجة إلى الدعم الدولي.

نعترف أن هايتي تبذل جهودا جادة نحو إعادة الإعمار ونحن مقتنعون بأنه هايتي ستبذل قصارى جهدها لتحقيق معظم انتعاشها من تلقاء نفسها. قال الرئيس مارتلي أنه يحدد على سبيل الأولوية المجالات الخمسة المتمثلة في التعليم والعمل والبيئة وإرساء سيادة القانون والطاقة.

نرحب بالجهود التي تبذلها هايتي لتعزيز سيادة القانون وتحسين الحالة الأمنية. تتوقع اليابان أن تواصل هايتي جهودها، لا في تلك المجالات فحسب، بل أيضا في الحد من الفقر وكفالة رفاهية جميع أفراد الشعب في هايتي. ونرحب أيضا نشر النسخة المعدلة من التعديلات الدستورية وإنشاء المجلس الأعلى للقضاء. ونحث جميع الجهات السياسية الفاعلة ذات الصلة في هايتي على مواصلة الحوار والتعاون فيما بينها من أجل إنشاء مجلس انتخابي دائم. وتتوقع اليابان أن تجري الانتخابات القادمة في هايتي بصورة سلمية وديمقراطية. ويحدونا الأمل في تسريع خطى التقدم فيما يتعلق بجهود إعادة التأهيل وإعادة الإعمار في هايتي تحت قيادة الرئيس مارتلي ورئيس الوزراء لاموت جنبا إلى جنب مع وزير خارجية غواتيمالا السيد هارولد كاباليروس لوبيث.

تعتزم اليابان، حتى في أعقاب انسحاب وحدة الهندسة، مواصلة تقديم دعمها إلى هايتي. وتشمل مساهمات وحدة الهندسة التابعة لقوات الدفاع عن النفس اليابانية تنمية الموارد البشرية للمواطنين في هايتي من خلال تبادل الخبرات في استخدام المعدات الهندسية المدنية. وإضافة إلى ذلك، ننظر الآن في إمكانية التبرع بهذه المعدات إلى الحكومة في هايتي.

لقد حان الوقت الآن لنتحول من الدعم في حالات الطوارئ إلى المساهمات على المدى الطويل. سنواصل من خلال جهودنا، بما في ذلك توفير التدريب لتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل الرعاية الصحية والنظافة والتعليم، وسنواصل دعم إعادة إعمار هايتي وتنميتها.

وكما يعلم المجلس، لقد مرت أكثر من سنة ونصف السنة منذ ١١ آذار/مارس ٢٠١١، عندما ضرب زلزال منطقة شرق اليابان الكبرى بلدنا. نشعر ببالغ الامتنان لما أبداه شعب هايتي من تضامن للشعب الياباني بينما نمر ظروف مماثلة. وأنا على ثقة أن كل من هايتي واليابان، وذلك بالتعاون الوثيق مع المجتمع الدولي، ستتغلبان على الصعوبات الماثلة أمامهما من خلال التشجيع المتبادل وبذل الجهود الثابتة لتحقيق مستقبل أكثر إشراقا.

السيد إستريمي (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أهنئ غواتيمالا على توليها رئاسة مجلس الأمن لأول مرة منذ انضمامها إلى الأمم المتحدة. نود أيضا أن نعرب عن سعادتنا إزاء إجراء مناقشة اليوم في ظل رئاسة غواتيمالا، نظرا للدور الذي اضطلعت به غواتيمالا في تحقيق الاستقرار في هايتي وفي تقديم المساعدة إليها على مر السنين. إن المسألة

المعروضة علينا هي إحدى المسائل التي تجمع كل بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي معا.

أود أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السفير فرنانديث أموناتيغري، على إحاطته الإعلامية وعلى الاعتبارات التي أعرب عنها، والتي نؤيدها تماما. وأود أيضا أن أشير إلى أن الأرجنتين تؤيد تماما بيان السفير خوسيه لويس كانسيلا الممثل الدائم لأوروغواي، الذي تحدث باسم مجموعة أصدقاء هايتي. ولهذا، أود أن أضيف بعض الملاحظات فحسب بصفتي الوطنية.

بادئ ذي بدء، أود أن أؤكد مجددا على التزام الأرجنتين الراسخ بالاستقرار المؤسسي والتنمية في هايتي، المستمرين منذ ١٨ عاما حتى الآن، ويعبر عنهما اليوم في مشاركتنا المستمرة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي و تعاوننا التقني الثنائي مع حكومة هايتي. يدرك وفد بلدي مثل الأمين العام في تقريره (S/2012/678)، أن البعثة لا تزال تشكل عاملا حاسما في إيجاد بيئة من الأمن والاستقرار في هايتي على أساس دائم. وكما يدرك الأمين العام في تقريره، فإن الشرطة الوطنية في هايتي غير مؤهلة بعد لتولي المسؤولية الكاملة عن صون الأمن الداخلي في البلد. ولهذا يؤيد بلدي تمديد ولاية البعثة لسنة إضافية، إذ أن الحكومة في هايتي لا تزال تحتاج إلى وجودها.

على الرغم من أننا نؤيد التمديد وعلى الرغم من أن الأرجنتين تدرك أن الوضع السياسي والاجتماعي في هايتي لا يزال معقدا، نود تسليط الضوء على التقدم المحرز في تعزيز المؤسسات السياسية وسيادة القانون. ونحيي أيضا إرساء حكومة هايتي لآليات تنسيق المساعدات التي من شأنها كفالة مشاركتها الكاملة في صنع القرار عندما يتعلق الأمر باستخدام الأموال وغيره من الجوانب المتعلقة بمشاريع التعاون في البلد. وندرك أن هذه الآلية الجديدة ستوفر اتساق وتنظيم المساعدات المقدمة من المجتمع الدولي وتيسر تطوير القدرة المؤسسية للحكومة ذاتها لتعزيز التنمية المستدامة في إطار خطة التنمية الاستراتيجية.

وبذلك المعنى، تدرك الأرجنتين أن إحراز تقدم في تحقيق الاستقرار يجب أن يكون مصحوبا بالنمو والتنمية في البلد على أساس الأولويات التي حددتها حكومة هايتي. وبغية تحقيق هذا الغرض، من المهم تعزيز مؤسسات القطاع العام بحيث تكون الجهود من أجل التنمية مستدامة بمرور الوقت حتى يتمكن القطاع من توفير الخدمات الأساسية اللازمة، حتى لدى غياب الأمم المتحدة عن البلد.

وتكلم السفير فرنانديث أموناتيغري ببلاغة عن التحديات التي تواجه التنمية، لا سيما فيما يتعلق بالأمن الغذائي، التي تواجهها هايتي وستستمر في مواجهتها خلال السنوات القادمة. نتشاطر وجهات نظر الممثل الخاص ونعتقد أنه يجب على المجتمع الدولي إيلاء اهتماما خاصا لهذه التحديات في السنوات المقبلة.

تعتقد الأرجنتين أنه من الضروري إجراء مزيد من الدراسة بشأن مستقبل البعثة من أجل وضع استراتيجية انسحاب منظم من شأنها أن تستجيب لمصالح السلطات وشعب هايتي والحالة في البلد عندما يتعلق الأمر بالأمن والعلاقة المتبادلة مع التنمية المستدامة.

كما نتفهم ضرورة مشاركة هايتي في عملية اتخاذ القرارات بشأن المسائل المتعلقة بعملية حفظ السلام المنشورة على أرضها. ونعتقد أنه من المهم أن تقدم الأمانة العامة التقارير المنتظمة إلى البلدان المساهمة بقوات.

وترى الأرجنتين أن تعزيز القدرات المؤسسية للحكومة الهايتية يجب أن يكون عنصرا أساسيا في أي استراتيجية لسحب البعثة أو أي اتفاق بشأن العملية الانتقالية. وتعتقد

الأرجنتين أن تعزيز المؤسسات، بما في ذلك في مجالات إدارة العدالة، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، يكتسي أهمية حاسمة لكفالة الوفاء بولاية البعثة.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشير إلى أن وفد بلدي قال في عدة مناسبات في المجلس إن هدف أنشطتنا في هايتي هو ضمان انتفاء الحاجة إلى وجود الأمم المتحدة أو المجتمع الدولي في هايتي، لأن السلطات الهايتية سيكون بمقدورها الاضطلاع بالمسؤولية عن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بفضل قوة مؤسساها السياسية.

وأخيرا، أود أن أشيد على نحو خاص بالعمل الذي قام به السيد ماريانو فيرناديث أموناتيغوي بصفته الممثل الخاص للأمين العام في هايتي ورئيس البعثة. ولدى تعيينه، رحبت الأرجنتين ترحيبا حارا بقرار الأمين العام. وبما أننا نقترب من موعد انتهاء فترة ولايته، أود أن أعرب، باسم حكومة الأرجنتين، عن تنويهنا بعمله وعمل فريقه، ولاسيما على كل ما بذلاه من جهود على مر السنين. ونعتقد أن السفير فيرنانديث أموناتيغوي مثلنا على أكمل وجه، ونحن على يقين بأنه سينهي فترة ولايته بشعور كبير بالرضا على أدائه لواجبه وتحقيقه للأهداف التي حُددت له في بداية عمله.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا.

السيد أرياس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): يشرفني كثيرا أن تتاح لي فرصة المشاركة في جلسة مجلس الأمن هاته، التي تترأسها غواتيمالا لأول مرة في التاريخ. وأؤيد البيان الذي أدلى به رئيس بعثة الإتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف الملاحظات التالية باسم وفد بلدي.

ما زالت إسبانيا ملتزمة التزاما ثابتا بدعم الجهود التي تبذلها هايتي حكومة وشعبا لإعادة بناء البلد بعد زلزال عام ٢٠١٠. ويتجلى ذلك في أن إسبانيا هي ثالث أكبر مانح ثنائي في هايتي. وقد دفعنا حتى الآن ٢٢٥ مليون دولار، و ٦٥ في المائة من مبلغ ٣٤٦ مليون دولار الذي تعهدنا به في مؤتمر نيويورك للمانحين بشأن هايتي لعام ٢٠١٠. وُخصص ذلك المبلغ، على وجه الأولوية ضمن التزامات أخرى وباتفاق مع الحكومة الهايتية، للمشاريع في قطاعات المياه ومرافق الصرف الصحي، والتعليم، وتنمية المناطق الريفية، وإنتاج الأغذية، ومكافحة الجوع.

وأود أن أسلط الضوء على مساهمة إسبانيا في الصندوق المعني بالتعاون في مجال المياه والصرف الصحي، باستثمار يتجاوز مجموعه ١٥٠ مليون دولار، من المحتمل أن يستفيد منها ٦,٥ ملايين مواطن، أو ٧٠ في المائة من سكان البلد. وفيما يتعلق بقطاع التجارة، تقوم إسبانيا، في إطار التعاون مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، بوضع اللمسات الأخيرة على مشروع لإنشاء صندوق خاص لتعزيز المقاولات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وعلاوة على ذلك، اقترح رئيس وزراء إسبانيا ماريانو راخوي بري، على الرئيس ميشيل جوزيف مارتيلي، هنا في نيويورك في الأسبوع الماضي، أن تيسر إسبانيا تنظيم زيارة لرجال الأعمال الإسبان إلى هايتي، بغية استكشاف سبل جديدة للتعاون مع القطاع الخاص.

كما شاركت إسبانيا في اللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي وصندوق إعادة إعمار هايتي، إذ تبرعت بمبلغ ٢٠ مليون دولار لهذا الصندوق. وفي أعقاب نهاية ولاية اللجنة المؤقتة في تشرين الثاني/أكتوبر ٢٠١١، أيدت إسبانيا اقتراح حكومة هايتي بتعيين وزارة التخطيط والتعاون الخارجي نظيرة لصندوق إعادة إعمار هايتي. ونعتقد أن هذه هي أفضل طريقة لتشجيع الملكية وبناء القدرات على نحو مباشر في الإدارة الهايتية.

ويسعدنا ما أحرز من تقدم بشأن الحالة السياسية في هايتي منذ المناقشة السابقة التي أجريناها في هذه القاعة في آذار/

مارس (أنظر S/PV.6732). وتشكل بوادر عودة الاستقرار بعد تعيين رئيس الوزراء الجديد، السيد لورون سالفادور لاموت، وإنشاء الهيئات المنصوص عليها في دستور عام ١٩٨٧ أخبارا سارة للغاية. ونأمل أن تتمكن الحكومة الهايتية أيضا من إحراز التقدم في إنشاء المجلس الدائم المعني بالانتخابات، على نحو يمكنه خلال العمليات الانتخابية التي ستجرى في عام ٢٠١٣ من يتولى المهام التي أناطها به الدستور.

وفيما يتعلق بالأمن، تؤكد إسبانيا مجددا التزامها بتعزيز الشرطة الوطنية الهايتية. والهدف هو أن تتولى الشرطة تدريجيا مسؤولياتها عن النظام العام، وتتولى هايتي المسؤولية عن استتباب الأمن لديها. وفي غضون ذلك، تعتقد إسبانيا أن عمل البعثة لايزال أساسيا. وبالتالي، فإننا نؤيد التوصية المتعلقة بتجديد ولايتها.

وأخيرا، أود أن أضم صوتي إلى أصوات من رحبوا بإنشاء الآلية الجديدة المعنية بتنسيق المعونة التي عرضها رئيس الوزراء لاموت، في ٢٦ أيلول/سبتمبر هنا في نيويورك، خلال الاجتماع الوزاري الذي عُقد تحت شعار ''شركاء هايتي''. وقد كان شعار التعاون الإسباني في هايتي دوما هو ''كل شيء من أجل هايتي، ولكن مع هايتي''. ولهذا فإن إسبانيا على استعدا للمشاركة في الآلية الجديدة، التي يتمثل هدفها في تعزيز فعالية المساعدة وشفافيتها، والحد من أوجه التداخل، وتمكين السلطات الهايتية من تولي زمام أمور العملية. ونأمل أن تؤدي الآلية، إلى جانب التقدم صوب تعزيز استقرار البيئة السياسية، إلى زيادة المساعدة الإنمائية.

وأخيرا، أود أن أشكر السفير فيرنانديث أموناتيغوي على ما قام به من عمل.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة المكسيك.

السيدة مورغن (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر وفد غواتيمالا على تنظيم هذه المناقشة بشأن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وأود أن أهنيء غواتيمالا على تولي رئاسة مجلس الأمن خلال هذا الشهر.

وأود أن انوه بحضور الممثل الخاص للأمين العام في هايتي، السيد ماريانو فيرنانديث أموناتيغوي، الذي قدم لنا استعراضا شاملا عما يجري في الميدان. ونقدر التقرير الشامل للأمين العام (S/2012/678)، المعروض علينا، ونتفق مع الرأي القائل إن التقدم قد أُحرز فيما يتعلق بإيجاد الظروف لتحقيق الاستقرار السياسي في هايتي. ولولا الإسهام القيم الذي قدمته البعثة في تحسين الحالة الأمنية في البلد وتعزيز الحوار السياسي لما تحقق ذلك التقدم.

ونحيط علما بعملية انتقال السلطة بصورة سلمية، فضلا عما نُشر مؤخرا من إصلاحات دستورية لإنشاء المجلس الدائم للانتخابات. تلك خطوات مهمة صوب تعزيز الحياة الديمقراطية في هايتي. كما نرحب بإطلال الخطة الإنمائية التي تروم اجتذاب الاستثمار الأجنبي، والإسهام في مكافحة الفساد والتهريب، وتعزيز المشاريع الصناعية باعتبارها أساس تحقيق التنمية المستدامة في البلد. غير أننا نقر بأن عدة تحديات ما زالت قائمة، ينبغي أن نواجهها، وبضرورة تزويد البعثة بالموارد اللازمة للاستجابة لها. ويجب أن نواصل دعم تعزيز المؤسسات الأمنية، لاسيما الشرطة الوطنية الهايتية، التي لا تزال غير قادرة على تولي كامل المسؤولية عن استتباب الأمن الداخلي في هايتي.

وبالتالي، ما زال وجود قوات البعثة وأفراد الشرطة لديها ضروريا، من حيث التغطية والتدريب.

وبالمثل، من الأهمية بمكان أن تواصل الحكومة الهايتية، بدعم من المجتمع الدولي وبلدان المنطقة على نحو خاص،

جهودها لمكافحة البطالة والفقر في هايتي، اللذين لهما أثر مباشر على الظروف المعيشية للشعب الهايتي.

إن آلية تنسيق المعونة الدولية، التي أعلنت السلطات الهايتية عن إنشائها خلال المناقشة العامة قبل أيام، ستسهم في كفالة توجيه هذه المعونة صوب الأولويات التي حددتها الحكومة الهايتية.

وصحيح أن هايتي، في حالة فشل تلك الجهود، ستظل تعاني من الظروف التي تعزز انعدام الاستقرار، وبرما تتفاقم بسبب أوجه الضعف والكوارث الطبيعية.

وتلتزم المكسيك التزاما ثابتا ببذل الجهود الرامية إلى تعزيز الاستقرار والتنمية المستدامة في هايتي. ولذلك نؤيد تجديد ولاية البعثة لعام آخر وإعادة تشكيلها. ونتعقد اعتقادا راسخا أن الرجال والنساء العاملين في هايتي سيواصلون عملهم بالتعاون الوثيق مع الحكومة الهايتية بغية وضع الأسس لتحقيق الرفاه في هايتي وإحلال السلام فيها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة إكوادور.

السيدة لالاما (إكوادور) (تكلمت بالإسبانية): يسعدني أن أرى غواتيمالا تتولى رئاسة مجلس الأمن خلال هذا الشهر. أشكر بلدكم، سيدي، على تنظيم هذه الجلسة للنظر في تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، الذي يشكل مسألة لها أهمية بالغة في أمريكا اللاتينية و منطقة البحر الكاريبي.

ويرحب وفد بلدي بحضور السفير ماريانو فيرنانديث، ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنهنئ الأمين العام على اختياره الحكيم بتعيينه في منصب ممثله الخاص في هايتي، وعلى ما بذله من جهود لبناء مستقبل أفضل في هذه الدولة الشقيقة.

إن التزام إكوادور بعملية تحقيق الاستقرار في هايتي معروف جيدا. وبالتالي، منذ بداية الأزمة الهايتية في عام ٢٠٠٤، ونحن نشارك بفعالية في البعثة، وفقا للمبدأ المركزي في علاقاتنا الخارجية المتعلق بتقديم الدعم الثابت في حالات الأزمات الإنسانية والسعي إلى تسوية الصراعات.

وينبغي أن نشدد على أن بلدي لا يقتصر على المساهمة بالقوات في عمليات حفظ السلام، بل إننا نفذنا مجموعة من التدابير والإجراءات التي تشكل سياسة شاملة، بما في ذلك على سبيل المثال، معهد إكوادور لحفظ السلام، حيث يُدرب الجنود على معالجة المشاكل التي يواجهها الأشخاص المشردون داخليا واللاجئون، والاستجابة للكوارث الإنسانية، فضلا عن التأهب لحل الصراعات مع المدنيين.

وأغتنم هذه الفرصة لأذكر بأن بلدي قد تعاون، في أعقاب زلزال كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، تحت إشراف اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، بصورة مباشرة مع حكومة هايتي على إعادة بناء الطرق، والجسور والطرق المؤدية إلى منطقة أرتيبونيت، التي تمكن المزارعين من إيصال منتوجاتهم إلى المدن، مما يسهم في تطوير الأمن الغذائي في أهم مناطق الإنتاج في هايتي، وبالتالي، تحقيق التنمية المستدامة في البلد.

وترحب إكوادور بالتقدم المحرز الذي حسن الظروف في هايتي. ويشمل هذا التقدم مصادقة مجلس الشيوخ على تعيين رئيس الوزراء الجديد ونشر التعديلات الدستورية المنقحة التي طال انتظارها منذ حزيران/يونيه ٢٠١١. وبالمثل، يشكل إنشاء المجلس الأعلى للقضاء خطوة أخرى إلى الأمام في عمل الحكومة الهايتية لتعزيز المؤسسات الضرورية لإرساء سيادة القانون، وبالتالي، كفالة احترام حقوق الإنسان وحمايتها.

غير أن إكوادورتخشى أن تشوب عملية إنشاء أول مجلس دائم للانتخابات في هايتي الخلافات بين الأحزاب السياسية في البرلمان والمجتمع المدني، التي شككت في نزاهة المجلس وقدرته

على تنظيم انتخابات ذات مصداقية. وهذا ما أدى بعدد من البرلمانيين إلى تأييد إنشاء مجلس انتخابي مؤقت.

وفي هذا الصدد، يأمل بلدي أن يشارك جميع أصحاب المصلحة في حوار بناء بغية إجراء انتخابات ذات مصداقية بدون مزيد من التأخير، وبالتالي، الإسهام في تنشيط المؤسسات الهايتية والحد من الفراغ المؤسسي الناجم عن انتهاء ولاية ١٠ أعضاء في مجلس الشيوخ في ٨ أيار/مايو.

وتشيد إكوادور بما أُحرز من تقدم في بسط سلطة الدولة، بما في ذلك لكفالة مراقبة الحدود وتعزيز الأمن. غير أننا نلاحظ أن العنف ما زال مُرَكَزاً في المناطق الحضرية الرئيسية، مما يدل على أن الشرطة الوطنية لا تزال تواجه التحديات فيما يتعلق بالاضطلاع بكامل مسؤوليتها عن استتباب الأمن في البلد. وفي هذا السياق، يضطلع عناصر البعثة الاجتماعية والعسكرية بدور أساسي في صون السلم والأمن بصورة عامة.

وفي الختام، تؤيد إكوادور توصية الأمين العام في تقريره الأخير (S/2012/678) بتمديد ولاية البعثة لعام آخر. ومما لا شك فيه أن هايتي لا تزال تواجه التهديد المتمثل في انعدام الأمن الغذائي، وتزايد الفقر وتردي الحالية الإنسانية. ويأمل بلدي أن تُتخذ الإجراءات لتحقيق أقصى قدر ممكن من التنسيق وبذل الجهود المشتركة من جانب مجموعة أصدقاء هايتي، والبلدان المانحة، وسلطات هايتي وحكومتها، بغية تحقيق الاستقرار الذي تشتد الحاجة إليه في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، والذي يطالب به شعب هايتي وهو أهل له.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيد ماريانو فيرنانديث للرد على ما أدلي به من تعليقات.

السيد فيرنانديث أموناتيغوي (تكلمت بالإسبانية): أود أن أعرب عن أصدق عبارات شكري للرئاسة الغواتيمالية على تنظيمها لهذه الجلسة، لاسيما وأن هذه هي أول مرة يتولى فيها ذلك البلد رئاسة مجلس الأمن منذ إنشاء الأمم المتحدة. أعتقد أن هذه لحظة مهمة للغاية بالنسبة لنا جميعا.

كما أود أن أعرب عن امتناني للدعم الإجماعي الذي حظيت به توصية الأمين العام، وتقريره (S/2012/678) وتمديد ولاية البعثة لعام آخر. كما أود أن أتقدم بجزيل الشكر على ما أُعرب عنه من دعم لعمل البعثة. وأعتقد أن رجال ونساء البعثة يستحقون تماما هذا الدعم، الذي أُعرب عنه بكل بلاغة.

وأخيرا، أود أن أعرب عن شكري الشخصي للمجتمع الدولي. فخلال مناقشة اليوم، لاحظنا الكيفية التي يؤدي بها التقدم المؤسسي والسياسي إلى تعزيز الاستقرار في هايتي. ويرجع الفضل في ذلك التقدم لما أبداه المجتمع الدولي من وحدة الموقف والعمل المتضافر، لاسيما من جانب هيئات الوجود الدبلوماسي الدائم في هايتي، ولكن أيضا من لدن البعثات التي زارت البلد والدبلوماسيين والسفارات الممثلة هناك.

لم يكن هناك على الإطلاق أي صوت نشاز في جهودنا لتحقيق الاستقرار السياسي في هايتي. على العكس من ذلك تماما، توصلنا دوما إلى التوافق في الآراء بصورة فعالة، وهو ما لاحظته الحكومة والرأي العام والمعارضة والبرلمان والمجتمع المدني. وقد أسهم هذا التوافق إسهاما كبيرا في مواصلة إحراز التقدم. ولا يمكنني أن أقول إنه لولا هذا التوافق لما تحقق أي شكل من أشكال التقدم، ولكنني أعتقد أن الصعوبات كانت ستكون أكبر وأوجه التقدم كانت ستكون ضئيلة. وبالتالي، أود أن أشكر وأهنئ المجتمع الدولي باسم البعثة على العمل الرائع الذي تمكنا من إنجازه.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا يوجد هناك أي متكلمين آخرين على قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ٣٠/١٣.